Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2009

إعداد الطالب
عايد نجم عبد الله اللغيصم

إشراف
الدكتور سعود موسى أرشيد الطيب

رسالــة مقدمة إلــى عمــادة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والاعمـــال

جامعة مؤتة، 2012

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعُبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عايد نجم اللغيصم الموسومة بـــ:

أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1990-2009)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعود موسى الطيب		2012/05/10	مشرفاً ورئيسا
د. عبدالله الشيخ الطاهر		2012/05/10	عضواً
د. خالد علي المجالي		2012/05/10	عضواً
د. محمد عيسى شحاتيت		2012/05/10	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete
Documents

الإهــداء

إلى والديّ العزيزين، حفظهما الله ...

إلى عائلتي الكريمة ...

إلى كل صديق ومحب ...

عايد نجم عبد الله اللغيصم

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الشكر والتقدير

أحمد المولى عز وجل الذي أكرمني بإظهار هذا البحث إلى حيز الوجود . وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور سعود الطيب والاساتذه اعضاء المناقشة الافاضل.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر لجامعة مؤتة وأخص بالذكر أساتذة الاقتصاد في قسم اقتصاديات المال والأعمال، لما بذلوه من جهد لوصولي إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة.

عايد نجم عبد الله اللغيصم

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

فهرس المحتويات

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الصفحة	المحتوى

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

قائمة الجداول

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الملخـــص

أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2009

عايد نجم عبد الله اللغيصم

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي خلال الفترة بين 1990-2009، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بقياس أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي، كما سيتم استخدام أسلوب المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي).

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.
2. لعبت السياسات الاقتصادية التي تبنتها المملكة العربية السعودية خلال الفترة الماضية إلى زيادة قيمة الصادرات الوطنية.
3. تبين أن المملكة العربية السعودية قد اتجهت نحو الانفتاح الاقتصادي فقد زاد هذا الانفتاح البالغة نسبته (65%) في سنة (1990) إلى (77%) سنة (2009).
4. إن السياسات الاقتصادية بهدف تحفيز الاستثمار في المملكة العربية السعودية قد أدت إلى زيادة الاستثمار من نحو (9,145) مليون ريال سنة (1990) إلى نحو (19,939) مليون ريال سنة (2009) بمعدل زيادة سنوية نحو (4%) تقريبا.
5. أظهر التحليل القياسي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار من جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. كما أن هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار.
6. أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي بينما هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج فان الباحث يوصي بما يلي:

أ. الاستمرار في وضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي أدت إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. الاستمرار في تشجيع الاستثمار من خلال وضع الحوافز تشجيع الاستثمار كونه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بشكل ملحوظ.

ج. تشجيع الصادرات الوطنية ووضع السياسات المختلفة لزيادة الصادرات والمحافظة على نمو الصادرات الوطنية من سنة إلى أخرى.

د. تقليل المستوردات من خلال وضع سياسات اقتصادية من أجل تقليل المستوردات.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

Abstract

Impact of investment on the Saudi economy during the period from 1990-2009

Ayed Najm Abdul-lah Al-Laghaisam

Mutah University, 2012

This study aimed at measuring the impact of investment on the Saudi economy during the period from 1990-2009.

The study used the descriptive analytical methodology to achieve the study's objectives, the standard methodology also will be used to study the relationship between the economic variables of the study (investment and the domestic national product). The most important results of the study are as follows:

1. The kingdom of Saudi Arabia followed many economic policies in order to achieve the economic growth in the Gross domestic product (GDP).
2. The economic policies which the kingdom of Saudi Arabia adopted during the previous period led to an increase of the national exports.
3. It was obvious that the kingdom of Saudi Arabia went towards the economic openness, the percentage of openness increased from (65%) in 1990 into (77%) in 2009.
4. The economic policies that aimed at encouraging the investment in the Saudi Arabia led to increase of investment from about (9.145) million rials in (1990) into about (19.939) million rials in 2009, i.e at an average of annual increase of about (4%).
5. The standardized analysis showed that there is an ascending relationship between investment on one hand and the (GDP) on the other hand, also it showed that there is an ascending relationship between the (GDP) and investment.

   In the first case, it was proved that investment leads to on increase of the (GDP), and the increase of the (GDP) leads to increase of investment. It was that the marginal tendency to investment equals (58.3). I.e the increase of one rial of the (GDP) leads to an increase of investment by (58.3) Rial.
6. The results showed that there is an ascending relationship between the exports and the domestic national product, where as there is an inverse relationship between the (GDP) and the economic openness. In the light of the above mentioned conclusions, the researcher recommends with the following:

A. To continue establishing the various economic policies that led to the increase of the (GDP).

B. To continue encouraging the investment through establishing the incentives that encourage the investment, because it leads to increase of the (GDP) substantially.

C. Encouraging the national exports and establishing the various policies to increase the exports and maintaining the national exports from one year.

D. Reducing the imports through establishing the economic policies in order to reduce the imports.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

يعد الاستثمار أحد أهم العناصر المساهمة في التطورات الاقتصادية . وتحقيق النمو وتتوقف عليه العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وللاستثمار دورا ايجابيا في عملية اكتساب المعرفة والخبرة ونقل التكنولوجيا ودخول رؤوس الأموال الأجنبية، وقيام علاقات تجارية مع الخارج وفتح أسواق جديدة، وخلق فرص عمل جديدة.

تمتاز المملكة العربية السعودية بمناخ استثماري تتوافر فيه ابرز مقومات الاستثمار فيها، حيث تشهد المملكة أحداثاً وتغيرات اقتصادية لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، ولتداخل الاقتصاديات العالمية المفتوحة في ظل العولمة. حيث دأب على الاستثمار في سبيل ذلك العديد من المشاريع التنموية التي تشكل مداخل جديدة للاستثمار، كما وأنه قد تم وضع بعض القوانين والتعليمات لتشجيع الاستثمار، حيث عمل على تقديم الكثير من الحوافز والإعفاءات للمستثمر المحلي والأجنبي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في بلورة ذلك التوجه إلى واقع ملموس في المستقبل. وهناك عدة عوامل تؤثر على جذب الاستثمارات نحو المملكة، منها الاقتصادي ومنها السياسي . إذ أنالفوز بثقة المستثمرين لا يتم إلا بالاستقرار السياسي حاضراً ومستقبلاً، وتلاشي مخاطره غير اقتصادية، وإن الاستقرار السياسي والموقع الإستراتيجي للمملكة، يعد حافزاً أساسياً في جذب الاستثمارات إليها.

ونظرا لكون المملكة العربية السعودية تُعتبر من أهم دول العالم جاذبية للاستثمار في معظم المجالات؛ نظراً إلى توافر السوق والمواد الخام والطاقة الرخيصة وغير ذلك، (آل حسان، 2010) فقد جاءت هذه الدراسة لتناول أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1990-2009).

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

2.1 أهمية الدراسة:

1. تكمن أهمية الدراسة في أنها من الدراسات التي تتناول قياس أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1990-2009). وبما يضفي بعدا شموليا لموضوع الدراسة.
2. تأتي أهمية هذه الدراسة بأنها تواكب مرحلة حاسمة من مراحل التطور الاقتصادي في ظل أزمة مالية طاحنة على مستوى العالم بشكل عام، وما يترتب عليها من تأثير على اقتصاديات الدول النامية.
3. تجرى هذه الدراسة في ظل اهتمام حكومي واسع برفع مستوى الاقتصاد في المملكة وبما ينعكس على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن السعودي.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى أبراز الجوانب الآتية:

1. بيان اثر الاستثمار المحلي والأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
2. بيان أسباب التقلبات الحاصلة في حجم الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
3. بيان اثر الاستثمار المحلي والأجنبي على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية.

4.1 مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟
2. هل هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار والتجارة الخارجية أو الانفتاح التجاري؟

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

5.1 فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمارات وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
2. هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار والتجارة الخارجية أو الانفتاح التجاري.

6.1 منهجية الدراسة:

يعتمد هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لـ بيان تطور الاستثمارات المحلية والخارجية في المملكة العربية السعودية وبيان أثرها على الناتج المحلي الإجمالي كما وسيستخدم المنهج الكمي لقياس تأثيرات الاستثمار المحلي ومن ثم الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2009).

7.1 مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على نوعين من البيانات الثانوية الأولى وتتمثل بالدراسات النظرية والميدانية السابقة والكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وذلك لوضع الإطار النظري للدراسة.

أما البيانات الثانوية الثانية فتتمثل في البيانات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي ومن وزارة الاقتصاد والتخطيط ومن وزارة التجارة والصناعة ومن صندوق تنمية الصادرات السعودي ومن مؤسسة النقد السعودي.

8.1 متغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المتغيرات التالية:

1. المتغير المستقل: حجم الاستثمارات
2. المتغير التابع :الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه: "مجموع التوظيف الذي من شأنه زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية ، آخذاً بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة" (صيام، 2003).

كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.

ويعرف الاستثمار على انه: "توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر" (الحضيري، 2000).

ومفهوم الاستثمار بمعناه الاقتصادي : عده البعض (تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية) (عبد الغفار، 2002).

أما الاستثمار الأجنبي فيعرف بأنه عملية اقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية (السامرائي،2006). ويعرف قانون تشجيع الاستثمار في الأردن رقم (16) لسنة 1995الاستثمار الأجنبي بأنه: "تعني عبارة رأس المال الأجنبي المستثمر لأغراض هذا القانون ما يستثمره غير الأردني من أموال نقدية أو عينية أو حقوق لها قيمة مالية في المملكة، بما في ذلك ما يلي:

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

أ. النقد المحول إلى الأردن عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة المستثمر لغايات هذا القانون.

ب. الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف من خارج المملكة.

ج. الأرباح والعوائد والاحتياطات الناجمة عن استثمار رأسمال أجنبي في المشروع إذا تم زيادة رأسمال هذا المشروع أو إذا استثمرت في مشروع منصوص عليه في هذا القانون.

د.الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والأسماء ، التجارية المسجلة في المملكة.

وللاستثمار أهمية بالغة من حيث أثره في النمو والاستخدام والدخل، وهو يحتل، بوجه عام ما نسبته (15%- 20%) من الناتج المحلي الإجمالي لأي عملية اقتصادية (الوزني والرفاعي،2001).

أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوماً لتحقيق الأهداف التالية (صيام، 2003):

1.**تحقيق العائد الملائم** : يهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع ، لأن تعثر الاستثمار مالياً سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة. من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيداً عن الخسارة.

2.**المحافظة على رأس المال الأ صلي للمشروع:** وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

3.**استمرارية الدخل وزيادته** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيداً عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

4.**ضمان السيولة اللازمة** : لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل ، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنباً للعسر المالي الذي قد يعرض للمشروع.

الدوافع الاقتصادية للاستثمار:

تغيرت وتطورت الدوافع الاقتصادية للاستثمار، مع تغير وتطور الاقتصاد العالمي، وتعددت أطراف الاستثمار وتنوعت أهداف المستثمرين ومصالحهم.

ففي الاقتصاديات التقليدية كان يتم التركيز على مصلحة المستثمر، حيث ترتبط دوافع الاستثمار عنده بقيمتين:

1. **القيمة الأولي:** هي قيمة الفعالية الحدية لرأس المال (أي الناتج المردود المتوقع في حالة القيام بالاستثمار).
2. **القيمة الثانية:** هي قيمة معدل الفائدة (أي كلفة القروض الضرورية للقيام بالاستثمار).

والواقع أن التجربة بينت أن مجرد المقارنة بين معدل الفائدة والفعالية الحدية لرأس المال لا يكفي لتحديد اختيارات المنظم، إذ إن عملية الاستثمار أكثر تعقيدًا من ذلك، وتتأثر بعدة معطيات نفسية وموضوعية، تتعلق بالاحتمالات والتنبؤات التي يقوم بها المنظم، وبأبعاد السياسة التخطيطية والمالية والضريبية للدولة.

ويمكن تقسيم الدوافع الاقتصادية للاستثمار على أطراف الاستثمار الرئيسية وهي الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة) والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي.

أ . **الدوافع الاقتصادية للاستثمار الحكومي:**

يرتبط الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها، والأهداف الواضحة للتنمية، في السابق ركزت مدارس التنمية (التقليدية) على البعد الاقتصادي في التنمية، وذلك باهتمامها بكيفية توفير التمويل اللازم لعمليات التنمية، (علاقة الاستثمار بالدخل، علاقة الاستهلاك بالادخار، علاقة الاستثمار بالعائد) ، ولم تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية والسياسية والتي قد تعيق عملية التنمية) ،ويمكن القول أن استراتيجيات التنمية التقليدية اعتمدت على تطبيق نماذج جاهزة للنمو، وضعها الفكر الاقتصادي في الدول المتقدمة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

اقتصاديا، دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المتخلفة، كما نظرت معظم هذه النماذج إلى القيمة الاقتصادية على أنها دالة في معدل التراكم، واعتبرت مشكلة زيادة تراكم رؤوس الأموال مجرد قضية مالية.

ونتيجة للاهتمام بزيادة معدلات الاستثمار، كان من المقبول به وجود تفاوت في توزيع الدخل القومي، على أساس أن ذلك يؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية، والتي تتأتى من الأغنياء الذين ارتفع ميلهم المتوسط والحدي للادخار، ولذلك اتجه الفكر التنموي الحديث إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات المطروحة للتنمية، وتبني نظرة أكثر شمولية لعملية التنمية، والاهتمام بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأهمية البالغة لمشاركة الجماهير في العملية الإنمائية، وتحقيق عدالة توزيع الدخل، وتوفير الاحتياجات الأساسية لأفقر الفئات، وتوفير فرص العمل لها. وعلى ضوء ما سبق، فإن الدوافع الاقتصادية للاستثمار الحكومي يجب أن تهدف إلى القضاء على التخلف، وذلك بوضع السياسات الكفيلة برفع مستوى معيشة غالبية المواطنين إلى مستوى مقبول حضاريًا، وتوفير احتياجاتهم الأساسية، مما يسهم في الوفاء باحتياجات المجتمع.وتتمثل دوافع وأهداف الاستثمار الحكومي في تحقيق الربحية الاجتماعية، التي لا يمكن أن تحققها أي من القطاعات الاستثمارية الأخرى، غير استثمار الدولة، إضافة إلى خلق القاعدة الأساسية لتشجيع ومساعدة قطاعات الاستثمار الأخرى، الوطنية والخارجية، للقيام بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية.

ب. الدوافع الاقتصادية للاستثمار الخاص:

تطورت فرص ومجالات الاستثمار الخاص مع التطورات الاقتصادية المتتالية في العالم خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، وفي مختلف المجالات، إضافة إلى تغيير المفاهيم الفكرية والفلسفية لوظيفة الدولة والقطاعات الاقتصادية في التنمية الشاملة.

منذ ظهور الدعوة إلى تحجيم سيطرة الدولة (القطاع العام) على الإنتاج، وخصخصة المشاريع العامة، اتسعت رقعة فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص، للقيام بالاستثمار في المجالات والمشاريع التي كانت محتكرة على الدولة والقطاع

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

العام، مثل مشاريع البني الأساسية ذات المردود الاقتصادي، وكذا المشاريع الإنتاجية التي كانت تعتبرها الدولة في المراحل السابقة ذات صبغة إستراتيجية (خلف،2006).

كما تطورت آليات الاستثمار وأطره وأشكاله القانونية، من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود، إلى شركات ومؤسسات تضم عددًا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدمية.

ولكن تبقى الدوافع الاقتصادية لاستثمار القطاع الخاص محددة بما يلي:

1. العائد المناسب للاستثمار من صافي الأرباح.
2. النمو والتطور للمشروع، وإمكانية التوسع أو خلق مشاريع استثمارية جديدة، واكتساب خبرات ومهارات وتقنية عالية.
3. فرص استعادة رأس المال، وحقوق الملكية، في حالة البيع أو التنازل عن المشروع.

ج. الدوافع الاقتصادية للاستثمار الأجنبي:

أصبح الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المعاصر من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية،وقد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، سواء بشكل قروض أو استثمارات ساعدت على توثيق الارتباط بين الدول المختلفة والكثير من الشركات العالمية، ومؤسسات التمويل الدولية، وساهمت في إقامة مناطق استثمارية جديدة وتوسيع الأسواق وقد زادت أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية في كل البلاد النامية، بعد التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية منذ أوائل عقد الثمانينات، حيث أدت تلك التغيرات إلى انكماش المصادر الأخرى للتمويل، فقد انكمش كثيرا دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلاد النامية، بعد أن لعبت دورًا بالغ الأهمية خلال عقد السبعينات، وكان من شأن هذه التغيرات في مصادر التمويل الأخرى، إن ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية زيادة كبيرة، لما تتمتع به من مزايا واضحة، حيث أنها لا تولد لمديونية، وغير خاضعة لشروط المصادر الأخرى، وقد ساعد ذلك على تطور وتوسيع دور الاستثمارات الأجنبية في اقتصاديات الدول النامية،

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

عوامل ودوافع عديدة منها اقتصادية وتقنية، ساهمت في خلق مناخ استثماري قوي أهمها (الذيابي، 2002):

1. تطور فكرة تمويل الاستثمار من مصادر خارجية لدى الدول النامية، دون التحفظ أو الريبة لأثار التبعية الاقتصادية.
2. وجود فوائض نقدية في الدول المتقدمة الصناعية والدول ذات الموارد النقدية، التي تبحث لها عن فرص للاستثمار في مختلف الدول، بعيدًا عن أعباء الضرائب وتقلبات أسعار البورصات والفوائد.
3. قيام الدول المتلقية للاستثمار بتقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات لتشجيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها.
4. التطور الكبير في الأسواق والمؤسسات المالية في العالم والتطورات السريعة والمتلاحقة في مجال الاتصالات والإعلام وشبكة الإنترنت، التي جعلت من العالم قرية صغيرة، تمكن المستثمر من بسط فرص الاستثمار العديدة المتاحة في العالم.
5. ترابط المصالح بين عدد من المستثمرين والممولين الدوليين، دفعهم إلى إقامة شركات متعددة الجنسيات، تنتشر فروعها وتتوزع مصالحها في مختلف القارات (الذيابي، 2002).

مخاطر الاستثمار:

هناك أخطار كثيرة قد يتعرض لها أي مستثمر نورد فيما يلي أهمها:

1. **خطر الركود الاقتصادي** : وهو الخطر النابع من الأوضاع الاقتصادية في البلد الذي يود المستثمر توظيف أمواله فيه . فعندما يمر البلد بفترة نمو وازدهار تتوسع فيه الشركات وتزداد مبيعاتها. وترتفع أرباحها مما ينتج عنه ارتفاع أسعار أسهمها . فالاستثمار في الأسهم في مثل هذه الفترات بتميز بعائد استثماري ممتاز ، لكن وللأسف لا يستمر مثل هذا المناخ الاستثماري إلى الأبد حيث لا بد من حدوث ركود اقتصادي ، وهذا الركود يودي إلى فشل الكثير من الشركات، وخاصة الصغيرة منها ويستنفذ جزءا لا بأس به

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

من أرباح الشركات الكبيرة ، التي تنخفض أسعار أسهمها بشدة تحت وطأة هذا الركود.

2. **خطر التضخم**: يؤثر التضخم بشدة على الاستثمارات في الأسهم والسندات، لأن البنوك المركزية تعمد عادة لرفع معدلات الفوائد، لكبح التضخم الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الأسهم والسندات خاصة تلك الطويلة الأجل.

3. **خطر الفوائد**: يعد ارتفاع معدلات الفوائد القصيرة والطويلة الأجل من أشد المخاطر على الاستثمار في الأسهم والسندات.

4. **أخطار السوق**: تتأثر أسعار الأسهم ككل في السوق الواحدة بعوامل كثيرة منها:

أ. نفسية المستثمرين نتيجة للمناخ الاقتصادي.

ب. الأحداث السياسية المحلية والعالمية.

ج. الأحداث العسكرية المحلية والعالمية.

د. بالإضافة إلى أن انتشار وسائل الإعلام وتلاحم الأسواق عالمياً جعلها تتأثر ببعضها بعضاً الأمر الذي ينتج عنه صعود غالبية الأسهم أو هبوطها في هذه الأسواق في آن واحد.

5. **الأخطار الخاصة**: ونعني بها تلك التي تتعرض لها شركة معينة، أو مجموعة من الشركات التابعة لقطاع صناعي معين ، فيما يلي أمثلة عديدة عن هذه المخاطر:

ه. عندما تصاب أي شركة بخسارة مالية لسوء إدارتها ، أو لانحسار مبيعاتها أو للمنافسة لمنتجاتها التي تجبرها على تخفيض أسعارها . آنذاك ينخفض سعر سهم هذه الشركة فقط ، دون أن يؤثر ذلك على أسعار أسهم الشركات الأخرى في القطاع نفسه أو في السوق . لذا يمكن القول : أن أية أزمة مالية تمر بها أية شركة تشكل خطراً خاصاً بها ولا يمتد لغيرها.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

و. يرتبط نجاح بعض الشركات بشخص معين ، يكون عادة مؤسسها ومالكاً جزءاً من أسهمها. فإذا انفصلت مثل هذه الشخصيات لسبب ما عن الشركات التي أسسوها أدى ذلك إلى انخفاض أسعار أسهمها في الأسواق.

محددات الاستثمار:

يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، ويقاس الربح عن طريق الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة . حيث تعتمد الإيرادات المتوقعة على نمو الطلب مستقبلاً، بينما التكاليف المتوقعة فتتمثل في التكاليف الثابتة كتكلفة الأرض والمعدات والآلات، والتكاليف المتغيرة كتكاليف الطاقة والمواد الأولية وتكلفة الأموال.

وتختلف محددات الاستثمار بين الأفراد والدول، فالأفراد تتمحور دوافعهم حول الربح بينما الدولة فتتوزع دوافعها بين دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار فيما يلي:

1. **تكاليف الاستثمار**: يعتبر كل من سعر الفائدة والضرائب أهم العوامل التي تدخل في تكاليف الاستثمار.

أ. **سعر الفائدة**: وهو السعر الذي يدفعه المستثمر إذا ما اقترض المال اللازم للاستثمار من مصادر الاقتراض المختلفة . فإذا كان التمويل بالمصدر الداخلي، فإن معدل الفائدة لا يشكل تكلفة بشكل مباشرة، لأن المشروع لا يدفع أي فائدة على ذلك، أما إذا كان التمويل بالمصدر الخارجي، فإن معدل الفائدة يشكل تكلفة مباشرة وعلنية، وبما أن أغلبية المشاريع الاستثمارية تعتمد على الاقتراض فإن سعر الفائدة يلعب دوراً مهماً في الطلب على رأس المال، وبالتالي التأثير على الاستثمار.حيث يمكن القول ، بأن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، فكلما انخفض سعر الفائدة شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح.

ب. **الضرائب**: تعد الضرائب من أهم بنود التكاليف المؤثرة على الاستثمار. والملاحظ أن أغلبية الدول، خاصة النامية منها، تعتمد في

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

تمويل استثماراتها على فرض الضرائب وذلك من خـلال سياسـتها الضريبية المتبعة، عن طريق الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة بهدف تنمية الاستثمارات وتشجيع مجالات استثمارية معينـة والحـد مـن مجالات أخرى.

2. **معدل العائد المتوقع من الاستثمار** إن زيادة الطلب الكلي، والذ ي يتـرجم بزيادة في الإيرادات، يحفز المستثمرين على القيام بالمزيد من الاستثمارات، وذلك من أجل مواجهة هذه الزيادة وعادة ما تكون الزيادة فـي الاسـتثمار أكبر من الزيادة في الطلب الكلي.

3. **توقعات المستثمرين:** تلعب التوقعات دوراً مهمـاً فـي توجيـه قـرارات الاستثمار، حيث نجد أن المستثمر يتخذ قراره الاسـتثمار ي، بنـاءاً علـى توقعاته المستقبلية بخصوص النشاط الاقتصادي فـي المجتمـع فالتوقعـات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلاً تؤدي إلـى زيـادة مـستوى الاستثمار والعكس صحيح، وترتبط التوقعات بخصوص المستقبل بطبيعـة السياسات الاقتصادية الم باشرة وغير المباشرة التي تتخذها الدولـة لتحفيـز الاستثمارات أو توجيهها لمجالات معينة.

4. **التقدم العلمي والتكنولوجي :** إن التقدم العلمي والتكنولوجي من شأنه أن يدفع المستثمر إلى التزايد المستمر في استثمار أمواله إذا أراد البقاء في الـسوق ومواجهة المنافسة الشديدة.

أنواع الاستثمار:

قسمت الاستثمارات لعدة أنواع واختلفت تسميتها من كاتب إلى آخر، وسـوف نتناول الأنواع حسب المعايير وذلك على النحو التالي:

1) النوع الأول- الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي: يمكـن أن تـصنف أنـواع الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي إلى نوعين هما : الاسـتثمارات المحليـة، والاستثمارات الخارجية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

أ. الاستثمارات المحلية:

"وهي تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار".

ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وتقوم بها الدول أو الشركات أو الأفراد، وتشمل شتى مجالات الاستثمار.

وما يميز الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الدولة أنها يصعب تقييمها من خلال الأساليب المادية في التقييم، حيث تتسم عملية تقييمها بشمولية وأسع لتشمل بحث المنافع المتداخلة وكذلك التكاليف المنظورة وغير المنظورة لعدد كبير من الأطراف الذين يتأثرون سلبا أو إيجابا بمثل هذه الاستثمارات .ومن أمثلة هذه الاستثمارات مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التي لها آثار ايجابية على البيئة والمشروعات الاجتماعية والخدمية، ويمكننا إذا التمييز بين الاستثمارات المحلية التي تتحدد أغراضها بالعائد المادي للمستثمر، ويقوم بها الأفراد أو الشركات، وتلك الاستثمارات التي تقوم بها أجهزة الدولة [حيث لا يكون عائد الاستثمار للجهة المستثمرة فقط).

ب. الاستثمارات الخارجية (الدولية):

عرفت الاستثمارات الخارجية كإحدى الوسائل المهمة في تنمية الموارد الوطنية للدول منذ زمن بعيد، وقد بدأت الدول الصناعية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في البحث عن أسواق لمنتجاتها، وبذلك تطورت الاستثمارات الأجنبية بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، وتهدف لتطوير رأس المال "المستثمر "وزيادة حجم مبيعاتها، وأيضا لتأمين المواد الخام لتشغيل مصانعها ولتحقيق أهداف سياسية أخرى. وأخذت أساليب وأشكال مختلفة وتطورت من الاستيراد والتصدير إلى تأسيس الشركات المتعددة الجنسيات وتأسيس أقسام وفروع خارجية، وتطورت وتغيرت مفاهيم الاستثمارات الخارجية وزادت أهميتها بشكل كبير

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

مزايا الاستثمارات الخارجية وعيوبها:

1. **مزاياها:**

أ. توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الاستثمار.

ب. تهيئ له مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل.

ج. تتميز بوجود أسواق متنوعة ومتطورة.

د. تتوفر في هذه الأسواق قنوات إيصال فعّالة ونشيطة.

ه. تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين والوسطاء الماليين.

2. **عيوبها:**

أ. ارتفاع درجة المخاطرة والمتعلقة بالظروف السياسية.

ب. قد يكون لها تأثير على الانتماء الوطني للمستثمر لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن.

ج. احتمال ازدواجية الضرائب.

د. مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية.

2) النوع الثاني- الاستثمارات حسب طبيعتها:

أ. الاستثمار المادي: ويتمثل في شراء الآلات والمعدات الخاصة بالإنتاج، وكذا استغلالها على المدى الطويل، أيضاً مشتريات تمويل المخزون الخاص بعمليات الإنتاج.

ب. الاستثمار غير المادي: وتتمثل في المحل التجاري والعلامات التجارية وبراءة الاختراع بالإضافة إلى برامج تكوين وتدريب العاملين والرفع من مستوى كفاءتهم، بالإضافة إلى الاستثمار في البحوث العلمية التي تساعد على تنمية المؤسسة وتحسين مركزها في السوق.

ج. الاستثمار المالي:ويتمثل في استخدام الفائض من أرباح المنظمة في شراء الأسهم والسندات بالشكل الذي يقوي من مركز المنظمة.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

3) النوع الثالث- الاستثمارات حسب المعيار النوعي لمجال:

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية أخرى مالية.

أ. الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقّار، السلع، الذهب... الخ.

والأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حدّ ذاته ، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار.

وعموما فإنّ جميع الاستثمارات المتعارف عليها عدا الأوراق المالية ، هي استثمارات حقيقية يطلق عليها البعض مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية كما يطلق عليها آخرون مصطلح استثمارات الأعمال والمشروعات. وإذا كان عامل الأمان من أهم مزايا الاستثمار في الأصول الحقيقية، فإن المستثمر فيها يواجه عدة مشاكل أهمها:

1. اختلاف درجة المخاطرة للاستثمار بين أصل وآخر، لأن هذه الأصول غير متجانسة بسبب عدم توافر سوق ثانوي فعّال لتداول هذه الأصول.
2. يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا (كتكاليف النقل ، التخزين...)
3. يترتب الاستثمار فيها خبرة متخصصة وذات دراية بطبيعة الأصل محل الاستثمار.

خصائص الأصول الحقيقية:

من أهم الخصائص نذكر ما يلي:

أ. غير متجانسة هي بذلك تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل بها.

ب. لها قيمة ذاتية، ولها كيان مادي ملموس.

ج. تتمتع بدرجة عالية من الأمان.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

د. تحصل المنفعة منها من خلال استخدامها
ه. الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ، ويساهم في تكوين رأس مال البلد
و. قابليتها للتسويق منخفضة، ولذلك فسيولتها منخفضة.
ز. يترتب عليها نفقات النقل والتخزين في حالة السلع ، والصيانة في حالة العقار.

ب. الاستثمار المالي:

وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم ،أو سند ، أو شهادة إيداع.

والأصل المالي يمثل حقا ماليا لمالكه أو لحامله المطالبة بأصل حقيقي ، يكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية . وما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي، حيث يتخلى البائع عن ملكية لذلك الأصل (سهم، السند...) مقابل حصوله على المقابل، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أيّ منفعة اقتصادية مضافة للناتج الوطني، لكن هنا حالات استثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، وذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة، أو التوسع في النشاط.

خصائصه:

أ. التجانس الكبير في وحداتها
ب. وجود أسواق متطورة للتعامل بها
ج. تعطي مالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح ، عند موعد الاستحقاق في حالة السندات، وعند التصفية في حالة الأسهم.
د. يحصل مالكها على منفعته منها في حالة اقتنائه لها عن طريق جهود الآخرين.
ه. تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

استراتيجيات الاستثمار:

تعتبر إستراتيجية الاستثمار المسئولة عن تحديد كمية ونوعية الموارد سواء كانت بشرية وظيفية أو مالية التي يجب استثمارها لاكتساب المزايا ، وقد تكون هذه الإستراتيجية محلية موجهة إلى الداخل، أو قد تكون موجهة إلى الخارج.

أولاً. أنواع استراتيجيات الاستثمار:

من أهم إستراتيجيات الاستثمار التي توليها المؤسسات أهمية كبرى نظراً لما تحققه من عوائد وتحافظ على استمرار الاستراتيجيات التالية:

1. **الاستثمار في مجال البحث والتطوير** : يعتبر مجال البحث والتطوير من أكثر المجالات الوظيفية أهمية بالنسبة لأي مؤسسة تعمل في سوق تنافسي (أبو قحف، 2007)، حيث يقع عليها عبء تطوير منتجاتها سواء من ناحية النوعية أو الكلفة.
2. **إستراتيجية التوسع:** إن من بين الأسباب التي تجعل المؤسسة تلجأ إلى هذا النوع من الاستراتيجيات هو محاولة زيادة معدلات العائد على الاستثمار، وكذلك محاولة الاستفادة من الفرق الجغرافي مثل فرق الأجور والضرائب ، بالإضافة إلى النظرة السائدة إلى أن النمو والتوسع هو سبيل البقاء ، أي أن الأكبر هو الأفضل ، حيث تتوسع المؤسسة في الطاقة الإنتاجية وذلك بزيادة الإنتاج والمبيعات وهذا ما يسمح لها بمواجهة الطلب.
3. **إستراتيجية التنويع:** يعتبر التنويع أحد أساليب النمو التوسعي وتلجأ إليه المؤسسات لأسباب مختلفة ومتنوعة ، فقد يكون السبب هو توزيع المخاطر أو قد يكون جاذبية المشروع الجديد من حيث الربحية واتساع السوق ... وغيرها من الأسباب.

وتنقسم إستراتيجية التنويع هي الأخرى إلى نوعين هما:

أ. استراتيجيات التنويع المترابط.

ب. استراتيجيات التنويع غير المترابط.

4. **إستراتيجية التجديد:** الغرض من هذه الإستراتيجية هو تحسين الجودة وإدخال أساليب جديدة لرفع الإنتاجية ، بالإضافة إلى الابتعاد عن مرحلة الركود التي قد تصلها المؤسسة ، حيث أن المنافسة التي تحدث بين مختلف المجالات الصناعية يعتبر التجديد هو العنصر الرئيسي المسبب لها.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

5. **إستراتيجية الاستثمار المشترك:** المشروع المشترك هو عبارة عن مشاركة مؤقتة بين طرفين أو أكثر من أجل تحقيق عمل محدد ، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى النمو السريع عن طريق مشاركة مؤسسة أو أكثر للقيام بتحقيق هدف أو أهداف محددة ، كأن تشترك أكثر من مؤسسة في مد طريق لتسهيل عمليات النقل والانتقال بين المصانع ومنافذ التوزيع للسلع.

6. **إستراتيجية التكوين والتدريب** : يساهم التكوين والتدريب إلى حد كبير في رفع مستوى كفاءة الأفراد حيث أن الأفراد ذ وي الكفاءات العالية باستطاعتهم أداء أعمالهم بطرق أسرع وأكثر دقة.

ولاختيار إستراتيجية الاستثمار المناسبة ، هناك حاجة إلى قيام المؤسسة بتقييم العوائد المحتملة من الاستثمار في إستراتيجية معينة من بين استراتيجيات التنافس العامة ومقارنتها مع تكلفة تنمية وبناء الا ستراتيجية، وبالتالي فاختيار إستراتيجية الاستثمار تعتمد على عاملين أساسيين هما : قوة موقع الشركة في المجال الصناعي بالنسبة إلى منافسيها، ومرحلة دورة حياة الصناعة.

أ.قوة موقع الشركة في المجال التنافسي : إن تحديد مدى قوة الموقف التنافسي للمؤسسة في السوق يعتمد على اعتبارين أساسيين هما:

1. حجم حصة المؤسسة في السوق : حيث كلما كانت حصة الشركة من السوق أكبر، كلما كان موقفها التنافسي أقوى، وكلما زادت العوائد المحتملة من الاستثمار مستقبلاً.

2. انفراد المؤسسة بمجالات تميز معينة : أي أنه في حالة صعوبة تقليد أنشطة البحوث والتطوير التي تقوم بها المؤسسة وكذلك مهارات التصنيع والتسويق لديها ومعرفتها بجماعات مستهلكين معينة أو سمعتها أو اسم العلامة ، فإن الموقف التنافسي النسبي للمؤسسة يصبح أفضل وأقوى وبالتالي تزداد العوائد المتحصل عليها من إستراتيجية التنافس المتبعة.

ب. دورة حياة الصناعة: تمثل دورة حياة الصناعة العامل الرئيسي الثاني الذي يؤثر على جاذبية الاستثمار في الإستراتيجية العامة للمؤسسة ، حيث أن كل مرحلة من مراحل دورة حياة الصناعة ترتبط ببيئة صناعية محددة تتوفر على فرص مواتية

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

مخاطر محتملة، فإن لكل مرحلة تطبيقات مختلفة لموارد الاستثمار المطلوبة لتحقيق المزايا التنافسية.

2.2 الدراسات السابقة:

1.2.2 الدراسات العربية:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار بأشكال مختلفة:

دراسة (المسيبلي،2000)، بعنوان: "**دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية –حالة اليمن**". حيث تناولت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عامة وفي اليمن خاصة باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحاضر . وهدفت هذه الدراسة إلى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن ومعوقات في التنمية الاقتصادية . وتوصلت إلى أن حجم الاستثمارات كان متواضعاً، وأن دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف . ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيئاً لجذب هذه الاستثمارات ، بالرغم من أن قانون الاستثمار تضمن العديد من المزايا والإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية،ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر اليمني ، إلا أن هذا القانون وتعديلاته لم تؤد إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع وذلك بسبب العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري.

دراسة (الفضلي،2001)، بعنوان: "**نموذج الاستثمار الأجنبي في الصناعة في المملكة: الخصائص الديناميكية باستخدام طريقة تصحيح الخطأ خلال الفترة من (1996- 1999م)**، وقد تناول الباحث المحددات الاقتصادية التي تتحكم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى المملكة التي من أهمها حجم السوق، معبراً عنه بالناتج المحلي، ومعدل نمو السوق، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والميزان التجاري، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي مستخدماً في ذلك الطرق القياسية الحديثة . وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي في المملكة يتناسب طردياً مع الناتج المحلي، نصيب الفرد من الدخل السنوي، وعكسياً مع الميزان التجاري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي في الأجل الطويل .أما في الأجل القصير، فإن نصيب الفرد من الناتج

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المحلي والدخل يؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي في السعودية وأن الناتج المحلي والميزان التجاري يؤثران بشكل ضعيف على الاستثمار الأجنبي فيها، وأن هناك تصحيحاً سريعاً للخطأ في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي إليها في أي سنة بحيث يتم تصحيحه في السنة التالية مباشرة.

دراسة (جميل،2002)، بعنوان**الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته**"، حيث استعرض الباحث مجموعة من المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي،الاستثمار الخاص ،الصادرات الوطنية ،الانفتاح الاقتصادي ، أسعار المستهلك وأسعار الواردات) وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1985-2000) وأظهرت نتائج الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بينما لم تثبت أي علاقة بين باقي المتغيرات المشمولة في الدراسة والاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف بأن حالة عدم الاستقرار السياسي المحيطة بالأردن لعبت دورا أساسيا في تردد المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأردن . وتتميز دراستنا الحالية بكونها تتناول متغير الاستثمار الأجنبي كمتغير مستقل بالإضافة إلى حداثة الفترة الزمنية التي تغطيها.

دراسة (الزهراني،2004)، بعنوان: "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: (دراسة قياسية للفترة 1970-2000م)**". لقد تناولت الدراسة ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، ودوافعه، وأثره على الدول المضيفة، والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصاديات الدول المضيفة، والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من بدايتها وحتى وقتنا الحاضر.

واعتمدت الدراسة على التحليلين الوصفي والكمي للاستثمار الأجنبي. وكان من نتائج التحليل الوصفي ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت اكتشاف النفط في بداية ثلاثينات القرن الميلادي المنصرم، وكذلك تمركز الاستثمارات الأجنبية من حيث إجمالي التمويل في المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة حيث توجد

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المناطق الصناعية، وتمركز المشروعات المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الخدمي والصناعي من حيث عدد المشروعات وإجمالي التمويل.

وتبين من خلال التحليل الكمي الذي تم بتقدير نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية مثل اختبارات السكون للمتغيرات - اختبار التكامل المشترك – تقدير نموذج تصحيح الخطأ ما يلي:

1. دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فوللر الموسع – فيليب بيرون) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية.
2. تبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
3. تبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (العبدلي،2005)، بعنوان: "**تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية:دراسة تحليلية قياسية** ". ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات : متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)ممثلا للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيرين هما: متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي . واتبعت الدراسة منهجين في تقدير النموذج ، الأول: التقدير الفردي لكل دولة خلال الفترة (1960-2001م)، وقد تم فحص مدى سكون (Stationarity) السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وكذلك اختبار درجة التكامل المشترك لمتغيرات النموذج (Cointegration Test). والثاني: التقدير الجمعي أو المدمج حيث تم دمج السلاسل الزمنية (42 مشاهدة) مع البيانات المقطعية للدول الإسلامية (21 دولة). وبعد تقدير النموذج لكل دولة لم تظهر النتائج مشجعة، إلا في

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

حالات محدودة، حيث عانت أغلب النماذج الفردية من مشاكل قياسية نتيجة للارتباط المتعدد أو خطأ التحديد مما أدى إلى عدم معنوية المعلمات وظهور إشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيرية وبعد تقدير النموذج بالأسلوب الجمعي ، تحسنت كفاءة النموذج، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية ، بالرغم أن مرونة كل متغير كانت أقل من الواحد ومع استخدام المتغيرات الصورية ، اتضح أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية (البترولية،والأقل دخلا ، ومتوسطة الدخل) في القاطع والميول الجزئية . ففي مجموعة الدول البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي ، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلا ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

دراسة (سميران،2007)، بعنوان: "**اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004)**". حيث تم استخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيا (ARDL)، وذلك للتعرف على تأثير المتغيرات السابقة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل. وقد توصل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي في الأردن ومحدداته (الاستثمار المحلي، والصادرات،ورأس المال البشري ، والمؤسسات المالية)كما توصل إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للصادرات دور مهم في نمو الاقتصاد الأردني وهذا يتفق مع فرضية Export-Lead Growth Hypothesis كما أن تطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية يسهمان في زيادة النمو الاقتصادي في الأردن.

دراسة (حلة وبلعيفة،2008)، بعنوان: "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حال الجزائر**". حيثقاما بإعطاء مفهوم عام وتأصيل لموضوع الاستثمار، من خلال دراسة مفهوم الاستثمار ، الذي يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الذي له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية . وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، لأنه مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي وتراكم رأس المال

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الاقتصادية، ومن خلال تناول تطور تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ونصيب الدول النامية ، اتضح أن هناك حركة متسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في السنوات الأخيرة ،لعدة أسباب منها ، التحولات الاقتصادية للدول نحو الخوصصة واقتصاد السوق، والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية،وظهور التكتلات الاقتصادية ، وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود، وتوسع نشاط الشركات عابرة القوميات. إلا أن هذا التوسع الاستثماري في الدول النامية واجهه عراقيل عدة.

ومن خلال تقييم أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، اتضح أن هناك آثار سلبية كثيرة رغم الامتيازات الممنوحة وبتقييمنا كذلك لسياسة التحفيز على الاستثمار ، تبين أن مناخ الاستثماري لم يعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة المحلية ، بسبب المشاكل والعراقيل الكثيرة التي يعاني منها المستثمر ، بالرغم من التحفيز الضريبي والضمانات الممنوحة للمستثمرين.

دراسة (ارشيد، 2008)، بعنوان: "**محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2005)**". وتم الاستعانة بنموذج رياضي يتضمن مجموعة من المتغيرات ليتم فحصها مع المتغير التابع . وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقات معنوية مرتفعة نسبيا وبدرجات متفاوتة بين كل من المتغيرات المستقلة (الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ولوغاريتم شروط التبادل التجاري، ولوغاريتم حجم الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) من جهة وبين المتغير التابع المتمثل في نسبة الاستثمار المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى مما يجعل المتغيرات المستقلة ينظر إليها كمؤشرات مؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر . وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن متغير الناتج المحلي الإجمالي كان الأكبر تأثيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Mallampally and Sauvant, 1999): **عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**. أوضحت هذه الدراسة مدى اهتمام البلدان النامية بتحسين المتغيرات المؤثرة على المستثمرين من حيث تفضيلهم لبعض المواقع دون بعضها الآخر، ثم قسمت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين:

القسم الأول: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو : سياسات الخصخصة، والسياسة الضريبية، والاستقرار السياسي والاقتصادي.

القسم الثاني: المحددات الاقتصادية، وقسمت إلى ثلاث مجموعات هي : المحددات المتصلة بتوافر الموارد، والمحددات المتصلة بحجم أسواق السلع والخدمات، والمحددات المتصلة بمزايا التكلفة في الإنتاج.

وخلصت الدراسة إلى أن الأسواق العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تنافسية للغاية ؛ حيث أن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على جذب الاستثمار مما يشكل معضلة أمام البلدان النامية الساعية إلى تطوير حزمة ملائمة من المحددات الجاذبة للاستثمار.

دراسة (Yang, Groenewold and Tcha, 2000): **عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في استراليا خلال الفترة من (1985-1994)**. وقد ربط الباحثان الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج المستخدم بمحددات الاستثمار الأجنبي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي في استراليا هي إجمالي الناتج المحلي، ومعدلات الاستثمار المحلي، والميزان التجاري، والتجارة الخارجية كجزء من الإنتاج المحلي، ونمط الصناعة فيها، وتكاليف الأجور الحقيقية، ومعدل التضخم في البلد المستضيف.

دراسة (Bouklia and Zatla, 2001): **عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط.** استخدم الباحثان نموذج الانحدارات المدمجة في هذه الدراسة التى هدفت إلى معرفة المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، من خلال المتغيرات التالية : معدل نمو نصيب الفرد من

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار في البنية الأساسية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير المتغيرات السابقة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عدا متغير درجة الانفتاح الاقتصادي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الفصل الثالث

التطور الاقتصادي وحوافز ومقومات الاستثمار في المملكة العربية السعودية

1.3 التطور الاقتصادي:

يمر التطور الاقتصادي بمرحلتين:

أولا: إن التاريخ الاقتصادي "عبارة عن سلسلة من الأحداث الاقتصادية التي تتم عبر الزمن وترتبط بظهور أشخاص معينين وبتوافر ظروف معينة " (العبيد وعطية، 1994).

ثانيا: ينظر للتاريخ الاقتصادي "على أنه تحول منتظم من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، يتم وفقا لقواعد ثابتة تنطوي عليها نظرية التاريخ الاقتصادي".

وببحث أي من المدخلين السابقين يعتبر أكثر ملائمة لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي؟ فإنه لا مجال للشك المدخل الثاني، والذي حدد مراحل ثابتة بعينها، فإن المراحل التي يمر بها أي مجتمع في تطوره لا تصلح لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي التي حددها (روستو) في نظريته إذ كانت ملائمة للاقتصاد البريطاني قطعها فيما يقرب من ثلاثمائة عام (من النصف الثاني للقرن السابع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين). هذا في حين أن عمر المملكة العربية السعودية حوالي 102 عام، ولم يستغرق إنشاء نهضتها الحديثة أكثر من اثنين وثلاثين عاما وكذلك أنه أوضح في نظريته أن النمو يحدث بطريقة تلقائية من خلال تفاعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوى السوق الحر عن طريق المؤسسات الخاصة، في حين أن التنمية التي حدثت في المجتمع السعودي تمت بطريقة موجهة ومن خلال خطط رسمتها الحكومة وقامت بتنفيذ النسبة الأكبر منها . وكذلك لم يمر المجتمع السعودي في تطويره بتلك المراحل التي حددها ماركس في نظريته. وعلى العكس، فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين تمتعت بهما المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كانا من العوامل التي ساعدت على حدوث نهضة اقتصادية كبيرة فيها في وقت قصير.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

ولذلك يمكن أن نقول إن ظروف ومراحل وشخصيات تطور الاقتصاد السعودي اختلفت عن مراحل تطور أي مجتمع نام آخر، فلقد ارتبطت نشأة المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث بشخصية مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وتسببت جهوده في نقلها من مرحلة المجتمع القبلي Tribal Society إلى مرحلة المجتمع القومي Nation al State. ومن العوامل الهامة التي أثرت على سرعة التنمية في المملكة.

1. اكتشاف البترول في المملكة السعودية.
2. لم تحتل المملكة في تاريخها الحديث لأي استعمار خارجي ولذلك لم تنهب ثرواتها ولم تتعرض قيمها الثقافية والدينية والاجتماعية للتحريف.

نظرا لأن برامج التنمية بدأت في المملكة في مرحلة متأخرة فإن هذا أعطاها ميزة إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين ولم يكن عليها أن تبدأ الطريق من أوله مثلما فعلت دول مثل إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا، واستطاعت أن تحصل على آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في الدول المتقدمة بما يتضمنه ذلك من كفاءة في الأداء وانخفاض في التكلفة، وإن ذلك جعلها لا تستخدم تكنولوجيا متقادمة كالتي تستخدمها عديد من الدول النامية التي بدأت برامج التنمية مبكرا.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد السعودي لم يتبع في تطوره نمطا من أنماط نظريات التاريخ الاقتصادي، لذلك يمكننا القول أنه اتبع في تطوره ثلاثة معايير هي:

المعيار الأول- اتجاه التطور : فمن المعروف أن المجتمعات في تطورها يمكن أن تأخذ أحد اتجاهين إما أن تحلل إلى دويلات أو تتحد أقاليمها وولاياتها في دولة واحدة. ويلاحظ أن المجتمع السعودي قد تحول في تطوره من مرحلة المجتمع القبلي المنقسم إلى أقاليم مستقلة إلى مرحلة المجتمع القومي المتحد في دولة تحمل اسم المملكة العربية السعودية.

المعيار الثاني- أسلوب التطور : نجد أن المملكة لم تتبع أسلوبا واحدا في تنمية المجتمع السعودي عبر سنوات تاريخها الحديث . ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين مرحلتين، مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة ما بعد التخطيط باعتبار أن التخطيط كان من أنجح الأساليب التي اتبعتها المملكة في تطوير اقتصادها خلال بعض المراحل.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المعيار الثالث- مستوى التطور: التطور الذي حدث في المجتمع السعودي لم يتم بمعدل واحد منذ بداية تاريخه الحديث . ويمكن التمييز في هذا الصدد بين ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الطفرة **(الطفرة: يقصد بها أن الأموال "السيولة النقدية" والدخل كان كبيرا وفائضا لدى الدولة)** ومرحلة الطفرة، ومرحلة ما بعد الطفرة.

ويتضح مما سبق أن كل معيار من المعايير السابقة يتناول جانبا معينا من جوانب الاقتصاد السعودي، وأن هذه التقسيمات والمعايير لم تكن منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في الواقع، وإنما كانت لأغراض تحليلية فقط . ويتضح هذا مثلا في التداخل بين التقسيمين الثاني والأخير، حيث بدأت مرحلة التخطيط الشامل في المملكة عام 1390هـ (1970م) وبدأت مرحلة الطفرة عام 1393م (1973م)، أي أن الفاصل بينهما كان ثلاث سنوات فقط.

فقد تميزت المملكة العربية السعودية قبل مرحلة التوحيد بالقرى والمدن والأكواخ المنتشرة بعرض الجزيرة العربية وطولها وكانت بمثابة جزر معزولة عن بعضها البعض بسبب عدم الأمان الذي سببه قطاع الطرق، وبسبب قسوة الطقس، وصعوبة التضاريس، بالإضافة إلى عدم وجود طرق ممهدة أو وسائل مواصلات سريعة، مما ترتب عليه آثار اقتصادية سلبية نذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

1. ضعف حركة التجارة الداخلية بين أقاليم الجزيرة العربية.
2. ضعف حركة التجارة بين الأقاليم، وذلك لأن كل إقليم يمثل مجتمعا مغلقا يعيش في حالة شبه اكتفاء ذاتي.
3. يصف المجتمع السعودي في تلك الفترة بالمجتمع القبلي حيث تقتصر أنشطتهم على الأعمال البدائية كالزراعة والرعي والصيد والحرف اليدوية البسيطة.
4. بالرغم من اتصال بعض المدن بالعالم الخارجي كالمدينة ومكة وجدة بسبب حركة وفود الحجاج إليها، فإن الرواج الذي حدث فيها نتيجة لهذا الاتصال لم يكن لينتشر إلى غيرها من أجزاء الجزيرة.

ومما سبق يتضح أن استمرار الجزيرة العربية على هذا النمط كان يعني استمرارها في التخلف إلى أجل غير معلوم.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

2.3 حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة:

تقدم المملكة العربية السعودية مجموعة كبيرة من الحوافز الاستثمارية والتي لها دور واضح في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء .منها إمكانية الحصول على القروض الميسرة، وتوفير الخدمات والمرافق بأسعار تنافسية، وإعفاء الواردات من المواد الخام المعدات من الرسوم الجمركية مع الحماية الجمركية للسلع المنتجة محلياً، وإعفاء المنتجات المحلية المصدرة من رسوم التصدير وأية ضرائب أخرى، وفيما يلي بعض التفاصيل عن كل من هذه الحوافز:

أ. **الحماية والإعفاءات الجمركية:** أقرت الدولة نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية وذلك بفرض رسوم جمركية على السلع المصنعة المستوردة والتي يوجد لها بدائل محلية أو تحديد الكميات المستوردة منها .هذا وقد وضعت وزارة الصناعة والكهرباء معايير وأسس لحماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة المثيلة لها في الأسواق المحلية.

ولقد تم مؤخراً تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من 12% إلى 5% مع استمرار حماية الصناعة الوطنية بحد أعلى 0.20% وتفرض التعرفة الجمركية على الواردات المنافسة للمنتجات الخاضعة للحماية، وتسري التعرفة المقترحة لمدة 5 سنوات، يتم بعدها إلغاؤها حيث يمكن للصناعة المحلية أن تحمي نفسها بنفسها وذلك برفع كفاءة الإنتاج .ومع تقدم مراحل طلب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية كان لا بد لوزارة التجارة والصناعة من الحد من أسلوب الحماية الجمركية للمنتجات المحلية استجابة لمتطلبات وشروط الانضمام إلى هذه المنظمة (الزهراني، 2004).

في المقابل تقوم الحكومة بإعفاء جميع السلع التي تحتاجها المصانع الوطنية كمدخلات إنتاج من آلات وأدوات ومواد أولية وقطع غيار من الرسوم الجمركية وذلك من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي إتاحة الفرصة للصناعات الوطنية للمنافسة بنجاح .وتقوم الدولة في نفس الوقت بإعفاء المنتجات المحلية المعدة للتصدير للخارج من رسوم التصدير.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

ب. **تفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية:** من منطلق تشجيع الصناعات الوطنية تعطي الحكومة الأفضلية للمنتجات الوطنية على مثيلاتها المستوردة عند التعاقد لتأمين مشترياتها.

ج. **الضرائب:** حيث تتحمل الدولة نسبة 15% من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية التي تزيد عن مائة ألف ريال في العام وترحيل الخسائر لسنوات قادمة دون تحديد مدة معينة .ويعكس هذا أسلوباً جديداً للمعاملة الضريبية اتخذته الحكومة من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .وبناء على ذلك القرار يكون التطبيق عند تحصيل الضريبة من الشركات الخاضعة للضريبة، باستثناء الشركات العاملة في مجال إنتاج النفط والغاز والمواد الهيدروكربونية.

د. **توافر المواد الخام:** يعد البترول من أهم المواد الخام التي تتوافر في المملكة، بالإضافة إلى توافر العديد من المعادن مثل الذهب والحديد والفوسفات والمنجنيز والنحاس، وما توفره شركة (سابك) من المواد البتروكيماوية، وما يتوافر للمملكة من مواد خام زراعية (الزهراني، 2004).

3.3 مقومات المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار:

تمتاز المملكة العربية السعودية بمناخ استثماري تتوافر فيه أهم مقومات نجاح الاستثمار تشجيعاً للمستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

أ. توافر الأمن والاستقرار: يعيش سكان المملكة العربية السعودية وزوارها ورجال الأعمال الأمن والطمأنينة على أنفسهم وممتلكاتهم وأموالهم، ويعد هذا العامل من أهم العوامل المشجعة على الاستثمار في المملكة، حيث إن رأس المال لا ينمو ويترعرع إلا في جو آمن مستقر، وهو ما تحاول المملكة دائماً أن توفره لأبناء الوطن والأجانب على السواء كعاملين أو كمستثمرين (الزهراني، 2004).

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

ب. اتباع نظام الاقتصاد الحر: يعتمد الاقتصاد السعودي علـى آليـات السوق والمبادرة الحرة، حيث لا توجد به قيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، طالما أنها تعمل في إطار الأنظمة والضوابط الهادفة إلىسلامة هذه الممارسات في ضوء تعاليم الإسلام وتحقيق المصلحة العامة للبلاد.وبالرغم من ذلك فقد بدأت المملكة في تنفيذ برامج لخصخصة لبعض المرافق والمشروعات الحكومية.

ج. اتساع السوق السعودية: تتمتع السوق السعودية بالاتساع والنمو المطرد، وتوافر القدرة الشرائية لدى سكانها.

وليس أدل على ذلك من استيعاب أسواقها لكم هائل من المنتجات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يعني وجود فجوة طلب في أسواقها يمكن سدها عن طريق إقامة مشروعات استثمارية جديدة على أراضيها .كما أن سعي المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيفتح الآفاق أمام المستثمرين في المملكة إلى الأسواق الخارجية، مما يشجعهم على الاستثمار في الصناعات التصديرية.

د. المدن الصناعية: قامت الدولة بإنشاء العديد من المدن الصناعية ذات التجهيزات والخدمات المتكاملة، ومنحت أصحاب المشاريع الصناعية المرخصة قطعاً من الأراضي بإيجار رمزي قدره 0.08 ريال (ثمان هللات للمتر المربع سنوياً .كما تقدم لهم الخدمات بأسعار مدعومة .هذا وقد تم حتى وقتنا الحاضر إنشاء ثمان مدن صناعية في كل من الرياض وجدة والدمام والقصيم والإحساء ومكة المكرمة .وهناك عدد من المدن الصناعية تحت الإنشاء في مناطق أخرى من المملكة، بالإضافة إلى مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

ه. وجود شبكة متكاملة من البنية الأساسية: حرصت الحكومة على تطوير بنية تحتية وفقاً لأحدث المستويات التقنية والعصرية، مما يسهم في إنشاء المشروعات الاستثمارية (الزهراني، 2004).

و. توفر الخامات والطاقة بأسعار منافسة عالميا.

ز. توفر مشروعات البنية التحتية.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

ح. مكانة المملكة: تحتل المملكة مكانة خاصة بالنسبة للعالم الإسلامي لوجود المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة مما جعلها مركزا روحيا وتجاريا يرتاده الحجاج والمعتمرون من جميع أنحاء العالم.

ط. عدم الخضوع للاحتلال: لم تخضع المملكة العربية السعودية لاحتلال خارجي وبالتالي لم يتم سلب ثرواتها ولم تتعرض قيمها الدينية والثقافية والاجتماعية للتحريف أو التبديل.

ي. استقرار مستويات أسعار الصرف وانخفاض معدلات التضخم.

ك. إعفاء متطلبات المشاريع الاستثمارية من السلع الرأسمالية والمواد الخام المستوردة من الرسوم الجمركية.

ل. عدم وجود قيود على تحويلات الشركاء من الأرباح أو رؤوس الأموال المستثمرة.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الفصل الرابع

التحليل الوصفي والقياسي للمتغيرات الكلية في الاقتصاد السعودي

1.4 التحليل الوصفي:

سوف يتم استعراض البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وهي الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية والاستثمار في الصادرات والانفتاح الاقتصادي، حيث تم عرض هذه البيانات كما يلي:

1. تطور الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من الجدول رقم (1) والذي يبين لنا معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 13% عام 1991 وفي عام 1992 استمر النمو في الناتج المحلي بنسبة 4%، أما في عام 1993 فنلاحظ وجود انخفاض بنسبة 4%، وفي عام 1994 عاد الناتج المحلي للنمو من جديد بنسبة 13% واستمر النمو خلال الأعوام 1995 و1996 و1997 بمعدلات 6% و11% و5% على التوالي، وفي عام 1998 نلاحظ وجود انخفاض في الناتج المحلي بنسبة 12%، ثم في عام 1999 عاد الناتج المحلي للنمو مرة أخرى بنسبة 10% تلاه نمو آخر عام 2000 بنسبة 17%، وفي عام 2001 نجد أن هناك انخفاضاً في الناتج المحلي بنسبة 3%، أما في عام 2002 والأعوام اللاحقة نلاحظ استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالنمو حيث نلاحظ أن أعلى نسبة نمو سجلت عام 2005 بنسبة 26%، واستمر نهج الناتج المحلي في الصعود حتى عام 2009 حيث نلاحظ وجود انخفاض بنسبة 21%. إن التقلبات في في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ناتجة بطبيعة الحال عن التقلبات في أسعار السلع والخدمات .

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الجدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، 1990 - 2009

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي
1990	391.993	---
1991	442.037	13%
1992	461.398	4%
1993	443842	-4%
1994	503055	13%
1995	533504	6%
1996	590748	11%
1997	617902	5%
1998	546648	-12%
1999	603589	10%
2000	706657	17%
2001	686296	-3%
2002	707067	3%
2003	804648	14%
2004	938771	17%
2005	1182514	26%
2006	1335581	13%
2007	1442572	8%
2008	1786143	24%
2009	1409124	-21%

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

2. تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري للمملكة العربية السعودية:

يلاحظ من الجدول رقم (2)والذي يوضح التط ور التاريخي للميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990 – 2009) حيث نلاحظ وجود فائض في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كاملة، كما نلاحظ وجــود انخفــاض فــي فائض الميزان التجاري عام 1991 بنسبة 8% تلاه انخفاض آخر عام 1992 بنسبة 9% واستمر الانخفاض عام 1993 بنسبة 17%، ويعزى هذا الانخفــاض خــلال عامي 1991 و1992 إلى وجود نمو في واردات المملكة بنسب أكبر من النمو في الصادرات، أما سبب الانخفاض الحاصــل عــام 1993 جــاء نتيجــة لانخفــاض الصادرات بنسبة أكبر من الانخفاض في الواردات.

أما في عام 1994 بدأ الميزان التجاري السعودي بالنمو حيث بلغ معدل النمو فيه ما نسبته 36% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 1% وانخفــاض الــواردات

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

بنسبة 17% وهي من أعلى نسب الهبوط في واردات المملكة خلال الفترة. وفي عام 1995 نلاحظ وجود نمو آخر في الميزان التجاري بنسبة 14% واستمر النمو في عام 1996 بنسبة 50% بسبب نمو الصادرات بنسب 17% و21% على التوالي.

وفي عام 1997 نلاحظ وجود استقرار في صادرات المملكة حيث لم تتجاوز نسبة النمو 0.01% وفي نفس الوقت أدى النمو في واردات المملكة بنسبة 4% أدى ذلك إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 3%، وفي عام 1998 حصل أكبر انخفاض في الميزان التجاري السعودي بنسبة 72% وذلك بسبب انخفاض الصادرات بنسبة 36% ونمو الواردات بنسبة 4%.

أما في عام 1999 نلاحظ وجود نمو كبير في الميزان التجاري السعودي حيث بلغت نسبة النمو 158% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 31% وانخفاض الواردات بنسبة 7%، واستمر النمو الكبير في الميزان التجاري عام 2000 حيث بلغت نسبة النمو 108% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 53% وبالرغم من نمو الواردات بنسبة 8%.

وفي عام 2001 نلاحظ عودة الميزان التجاري للانخفاض حيث بلغت النسبة 22% وذلك كون صادرات المملكة انخفضت بنسبة 12%مع وجود نمو في الواردات بنسبة 3%.

ومن عام 2002 إلى عام 2008 كان هناك نمواً مستمراً في الميزان التجاري تراوح بين 1% و54% حيث نلاحظ وجود نمو مستمر في صادرات المملكة يفوق النمو الحاصل في الواردات.

أما في عام 2009 نلاحظ وجود انخفاض في الميزان التجاري السعودي بنسبة 51%، فبالرغم من انخفاض الواردات بنسبة 17% إلا أن انخفاض الصادرات بنسبة 39% أدى إلى الانخفاض في الميزان التجاري.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الجدول رقم (2)

الصادرات والواردات والميزان التجاري للمملكة العربية السعودية، 1990 - 2009

القيمة(مليون ريال)

السنوات	الصادرات	نمو الصادرات	الواردات	نمو الواردات	الميزان التجاري	نمو الميزان التجاري
1990	**166339**		**90282**		**76057**	
1991	**178624**	7%	**108934**	21%	**69690**	-8%
1992	**188325**	5%	**124606**	14%	**63719**	-9%
1993	**158770**	-16%	**105616**	-15%	**53154**	-17%
1994	**159590**	1%	**87192**	-17%	**72398**	36%
1995	**187403**	17%	**105187**	21%	**82216**	14%
1996	**227428**	21%	**103980**	-1%	**123448**	50%
1997	**227443**	0.01%	**107643**	4%	**119800**	-3%
1998	**145388**	-36%	**112397**	4%	**32991**	-72%
1999	**190084**	31%	**104980**	-7%	**85104**	158%
2000	**290553**	53%	**113240**	8%	**177313**	108%
2001	**254898**	-12%	**116931**	3%	**137967**	-22%
2002	**271741**	7%	**121089**	4%	**150652**	9%
2003	**349664**	29%	**156391**	29%	**193273**	28%
2004	**472491**	35%	**177659**	14%	**294832**	53%
2005	**677144**	43%	**222985**	26%	**454159**	54%
2006	**791339**	17%	**261402**	17%	**529937**	17%
2007	**874403**	10%	**338088**	29%	**536315**	1%
2008	**1175482**	34%	**431753**	28%	**743729**	39%
2009	**721109**	-39%	**358290**	-17%	**362819**	-51%

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

3. تطور الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية:

يوضح الجدول رقم (3) معدلات الانفتاح في الاقتصاد السعودي والذي يقاس بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

كما يلاحظ من الجدول أعلاه وجود تذبذب في الانفتاح التجاري السعودي خلال الفترة من 1990 إلى 2001 حيث تراوح بين 47% و68%، أما خلال الفترة من 2001 إلى 2008 فنلاحظ وجود نمو مستمر في الانفتاح التجاري حيث بلغ معدل الانفتاح 54% عام 2001 واستمر باتخاذ النهج التصاعدي حتى عام 2008

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

حيث بلغ 90%، أما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض الانفتاح التجاري السعودي ليصل إلى 77%.

الجدول رقم (3)

الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية، 1990 - 2009

القيمة (مليون ريال)

السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح التجاري
1990	166339	90282	391993	65%
1991	178624	108934	442037	65%
1992	188325	124606	461398	68%
1993	158770	105616	443842	60%
1994	159590	87192	503055	49%
1995	187403	105187	533504	55%
1996	227428	103980	590748	56%
1997	227443	107643	617902	54%
1998	145388	112397	546648	47%
1999	190084	104980	603589	49%
2000	290553	113240	706657	57%
2001	254898	116931	686296	54%
2002	271741	121089	707067	56%
2003	349664	156391	804648	63%
2004	472491	177659	938771	69%
2005	677144	222985	1182514	76%
2006	791339	261402	1335581	79%
2007	874403	338088	1442572	84%
2008	1175482	431753	1786143	90%
2009	721109	358290	1409124	77%

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

يشير الجدول رقم (4) لنمو صادرات المملكة من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية في أغلب سنوات الدراسة حيث بلغ نموها 8% عام 1991 تلاه نمو آخر عام 1992 بنسبة 6%، أما في عامي 1993 و1994 فقد حصل انخفاض بنسبة 16% و1% على التوالي، ثم في عام 1995 عاد النمو من جديد لمجموع السلع بنسبة 16% تلاه نمو آخر بنسبة 23% عام 1996، وفي عام 1997 عاد مجموع السلع للانخفاض بنسبة 1% واستمر عام 1998 بالانخفاض بنسبة 37%.

في عام 1999 عاد مجموع الصادرات السلعية للنمو بنسبة 33% وفي عام 2000 سجل مجموع الصادرات السلعية أعلى نسبة نمو خلال الفترة بلغت 55%،

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

ثم عاد مجموع السلع ية للانخفاض في عام 2001 بنسبة 14%، ومن عـــام 2002 استمر النمو في مجموع السلع حتى عام 2008بنسب تراوحت بـــين 7% و35%، أما في عام 2009 فنلاحظ عودة مجموع السلع للهبوط بنسبة 40%.

ومن الملاحظ أن التغيرات الحاصلة في بند صادرات البترول كان لها الأثر الأكبر في توجيه نمو إجمالي الصادرات السلعية.

كما تسهم السلع الرأسمالية في توسيع وتكاثر مصدر الثروة الاجتماعيـــة وتـــدفق الدخل الاجتماعي من جراء مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت وبهذا فهـــي تحقـــق الوظيفة الاقتصادية لاستثمار رأس المال أي أن نمو السلع الرأسمال ية جاء نتيجـــة لنمـــو الاستثمار بشكل عام.

الجدول رقم (4)

صادرات المملكة العربية السعودية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، 1990-2009

(مليون ريال)

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية					
	الغذاء	معدل النمو	الملابس	معدل النمو	البترول	معدل النمو	البتروكيماويات	معدل النمو	آلات ومعدات	معدل النمو	أخرى	معدل النمو	المجموع	معدل النمو
1990	1584		12		149649		5737		1404		60		**158446**	
1991	1346	-15%	9	-25%	162764	9%	5720	-0.3%	1882	34%	49	-18%	**171770**	**8%**
1992	1709	27%	14	56%	173752	7%	5615	-2%	1808	-4%	25	-49%	**182923**	**6%**
1993	1701	-0.5%	12	-14%	144202	-17%	5795	3%	1457	-19%	189	656%	**153356**	**-16%**
1994	1765	4%	6	-50%	142401	-1%	5873	1%	1548	6%	107	-43%	**151700**	**-1%**
1995	1691	-4%	9	50%	162593	14%	10221	74%	1941	25%	133	24%	**176588**	**16%**
1996	1481	-12%	14	56%	202638	25%	10501	3%	2700	39%	214	61%	**217548**	**23%**
1997	1778	20%	17	21%	199172	-2%	11123	6%	2803	4%	295	38%	**215188**	**-1%**
1998	1754	-1%	20	18%	121607	-39%	10017	-10%	2168	-23%	328	11%	**135894**	**-37%**
1999	1886	8%	14	-30%	167793	38%	9293	-7%	2126	-2%	193	-41%	**181305**	**33%**
2000	1784	-5%	13	-7%	264951	58%	12194	31%	2343	10%	151	-22%	**281436**	**55%**
2001	1659	-7%	33	154%	223532	-16%	13511	11%	3715	59%	167	11%	**242617**	**-14%**
2002	1997	20%	54	64%	238587	7%	13761	2%	3916	5%	236	41%	**258551**	**7%**
2003	3324	66%	119	120%	307591	29%	16331	19%	4525	16%	381	61%	**332271**	**29%**
2004	3957	19%	175	47%	414059	35%	18975	16%	9346	107%	495	30%	**447007**	**35%**
2005	4751	20%	57	-67%	605881	46%	24467	29%	11285	21%	444	-10%	**646885**	**45%**
2006	5660	19%	61	7%	705811	16%	26704	9%	15820	40%	480	8%	**754536**	**17%**
2007	8008	41%	46	-25%	769933	9%	31523	18%	21482	36%	653	36%	**831645**	**10%**
2008	9473	18%	53	15%	1053860	37%	36422	16%	24144	12%	768	18%	**1124720**	**35%**
2009	10751	13%	52	-2%	611490	-42%	29913	-18%	23999	-1%	678	-12%	**676883**	**-40%**

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

يتبين لنا من الجدول رقم (5) وجود نمـــو فـــي واردات المملكـــة مـــن الـــسلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية في معظم سنوات الدراسة حيث تراوحت معدلات النمو بين 0.4% عام 1996 و31% عام 2007، أما السنوات التي انخفض فيها مجموع السلع فهي 1994 و1995 و1999 و2009 بمعدلات بلغت 17% و1% و3% و13% علـــى التوالي.

لا تتمثل أهمية السلع الرأسمالية في حجم وقيمة إنتاجها فقط بل وأيضا بالدور الذي تلعبه في عمليات التصنيع . إن الآلات والأدوات كجزء من رأس المال الثابت لهدور حاسم في عملية تراكم رأس المال كما نلاحظ أن نمـو واردات المملكـة العربية السعودية من السلع الرأسمالية جاء نتيجة لنمو الاستثمار داخل المملكة.

الجدول رقم (5)

واردات المملكة العربية السعودية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية 1990 - 2009

مليون ريال

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية					
	الغذاء	معدل النمو	الملابس	معدل النمو	أسلحة وذخائر	معدل النمو	البتروكيماويات	معدل النمو	آلات ومعدات	معدل النمو	أخرى	معدل النمو	المجموع	معدل النمو
1990	9162		975		21		5274		32124		1406		48962	
1991	12760	39%	895	-8%	28	33%	7232	37%	36084	12%	1372	-2%	58371	19%
1992	14202	11%	1194	33%	1937	6818%	8066	12%	47061	30%	776	-43%	73236	25%
1993	13226	-7%	1048	-12%	454	-77%	8398	4%	59668	27%	2924	277%	85718	17%
1994	11450	-13%	996	-5%	507	12%	7605	-9%	47772	-20%	2456	-16%	70786	-17%
1995	17171	50%	1086	9%	579	14%	8332	10%	41004	-14%	2028	-17%	70200	-1%
1996	17956	5%	1120	3%	411	-29%	8382	1%	40648	-1%	1935	-5%	70452	0.4%
1997	18748	4%	1026	-8%	1001	144%	8713	4%	41043	1%	2038	5%	72569	3%
1998	17616	-6%	1082	5%	987	-1%	9249	6%	46141	12%	2133	5%	77208	6%
1999	18107	3%	936	-13%	636	-36%	9459	2%	43491	-6%	1929	-10%	74558	-3%
2000	20258	12%	899	-4%	788	24%	9512	1%	48026	10%	2260	17%	81743	10%
2001	19417	-4%	965	7%	1648	109%	9864	4%	52907	10%	2127	-6%	86928	6%
2002	20488	6%	949	-2%	725	-56%	9861	-0.03%	56981	8%	2404	13%	91408	5%
2003	23472	15%	967	2%	762	5%	12652	28%	63800	12%	2542	6%	104195	14%
2004	26853	14%	1028	6%	1099	44%	15294	21%	78662	23%	2974	17%	125910	21%
2005	32968	23%	1274	24%	1223	11%	18208	19%	106571	35%	3651	23%	163895	30%
2006	35547	8%	1445	13%	788	-36%	20965	15%	124200	17%	4086	12%	187031	14%
2007	44815	26%	1598	11%	1225	55%	25517	22%	167053	35%	4845	19%	245053	31%
2008	62199	39%	1836	15%	2653	117%	32717	28%	204594	22%	6170	27%	310169	27%
2009	53279	-14%	1840	0.2%	3346	26%	31007	-5%	174932	-14%	6801	10%	271205	-13%

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

يتبين لنا من الجدول رقم (6) والذي يوضح الأهمية النسبية لبنود صـــادرات المملكة العربية السعودية من بعض السلع الاســـتهلاكية والوســـيطة والرأســـما لية، سيطرة بند صادرات البترول على حصة الكبرىمن مجموع السلع ، وذلك بـــسبب كون صادرات البترول من أهم بنود صادرات المملكة العربية السعودية حيث تعــد السعودية من أكبر الدول المصدرة للبترول في العالم.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الجدول رقم (6)

الأهمية النسبية لبنود صادرات المملكة العربية السعودية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية 1990 - 2009

مليون ريال

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية				
	الغذاء	الأهمية النسبية	الملابس	الأهمية النسبية	البترول	الأهمية النسبية	البتروكيماويات	الأهمية النسبية	آلات ومعدات	الأهمية النسبية	أخرى	الأهمية النسبية	الإجمالي
1990	1584	1%	12	0%	149649	94%	5737	4%	1404	1%	60	0%	158446
1991	1346	1%	9	0%	162764	95%	5720	3%	1882	1%	49	0%	171770
1992	1709	1%	14	0%	173752	95%	5615	3%	1808	1%	25	0%	182923
1993	1701	1%	12	0%	144202	94%	5795	4%	1457	1%	189	0%	153356
1994	1765	1%	6	0%	142401	94%	5873	4%	1548	1%	107	0%	151700
1995	1691	1%	9	0%	162593	92%	10221	6%	1941	1%	133	0%	176588
1996	1481	1%	14	0%	202638	93%	10501	5%	2700	1%	214	0%	217548
1997	1778	1%	17	0%	199172	93%	11123	5%	2803	1%	295	0%	215188
1998	1754	1%	20	0%	121607	89%	10017	7%	2168	2%	328	0%	135894
1999	1886	1%	14	0%	167793	93%	9293	5%	2126	1%	193	0%	181305
2000	1784	1%	13	0%	264951	94%	12194	4%	2343	1%	151	0%	281436
2001	1659	1%	33	0%	223532	92%	13511	6%	3715	2%	167	0%	242617
2002	1997	1%	54	0%	238587	92%	13761	5%	3916	2%	236	0%	258551
2003	3324	1%	119	0%	307591	93%	16331	5%	4525	1%	381	0%	332271
2004	3957	1%	175	0%	414059	93%	18975	4%	9346	2%	495	0%	447007
2005	4751	1%	57	0%	605881	94%	24467	4%	11285	2%	444	0%	646885
2006	5660	1%	61	0%	705811	94%	26704	4%	15820	2%	480	0%	754536
2007	8008	1%	46	0%	769933	93%	31523	4%	21482	3%	653	0%	831645
2008	9473	1%	53	0%	1053860	94%	36422	3%	24144	2%	768	0%	1124720
2009	10751	2%	52	0%	611490	90%	29913	4%	23999	4%	678	0%	676883
المجموع	68059	1%	615	0%	6822266	93%	284721	4%	140412	2%	5551	0%	7321624

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

يتبين من الجدول رقم (7) والذي يوضح الأهميـــة النـــسبية لبنـــود واردات السعودية من بعض السلع الاســـتهلاكية والوســـيطة والرأســـ مالية أن بنـــد الآلات والمعدات كان له الحجم الأكبر من مجموع السلع المستوردة حيث يمثل ما نـــسبته 21% وهذا يعكس التطور الصناعي في المملكة خلال العصر الحديث وما آلت إليه الصناعة السعودية من تطور.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الجدول رقم (7)

الأهمية النسبية لبنود واردات المملكة العربية السعودية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، 1990 - 2009

مليون ريال

	السلع الاستهلاكية				السلع الوسيطة				السلع الرأسمالية				
	الغذاء	الأهمية النسبية	الملابس	الأهمية النسبية	أسلحة وذخائر	الأهمية النسبية	البتروكيماويات	الأهمية النسبية	آلات ومعدات	الأهمية النسبية	أخرى	الأهمية النسبية	الإجمالي
1990	9162	6%	975	1%	21	0%	5274	3%	32124	20%	1406	1%	48962
1991	12760	7%	895	1%	28	0%	7232	4%	36084	21%	1372	1%	58371
1992	14202	8%	1194	1%	1937	1%	8066	4%	47061	26%	776	0%	73236
1993	13226	9%	1048	1%	454	0%	8398	5%	59668	39%	2924	2%	85718
1994	11450	8%	996	1%	507	0%	7605	5%	47772	31%	2456	2%	70786
1995	17171	10%	1086	1%	579	0%	8332	5%	41004	23%	2028	1%	70200
1996	17956	8%	1120	1%	411	0%	8382	4%	40648	19%	1935	1%	70452
1997	18748	9%	1026	0%	1001	0%	8713	4%	41043	19%	2038	1%	72569
1998	17616	13%	1082	1%	987	1%	9249	7%	46141	34%	2133	2%	77208
1999	18107	10%	936	1%	636	0%	9459	5%	43491	24%	1929	1%	74558
2000	20258	7%	899	0%	788	0%	9512	3%	48026	17%	2260	1%	81743
2001	19417	8%	965	0%	1648	1%	9864	4%	52907	22%	2127	1%	86928
2002	20488	8%	949	0%	725	0%	9861	4%	56981	22%	2404	1%	91408
2003	23472	7%	967	0%	762	0%	12652	4%	63800	19%	2542	1%	104195
2004	26853	6%	1028	0%	1099	0%	15294	3%	78662	18%	2974	1%	125910
2005	32968	5%	1274	0%	1223	0%	18208	3%	106571	16%	3651	1%	163895
2006	35547	5%	1445	0%	788	0%	20965	3%	124200	16%	4086	1%	187031
2007	44815	5%	1598	0%	1225	0%	25517	3%	167053	20%	4845	1%	245053
2008	62199	6%	1836	0%	2653	0%	32717	3%	204594	18%	6170	1%	310169
2009	53279	8%	1840	0%	3346	0%	31007	5%	174932	26%	6801	1%	271205
المجموع	489694	7%	23159	0%	20818	0%	266307	4%	1512762	21%	56857	1%	2369597

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي

تحليل القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

يرتبط الاستثمار ارتباطاً وثيقاً بـ مستوى الأداء الاقتصادي، ويؤدي دوراً مهماً بتأثيره المضاعف على جميع جوانب الاقتصاد وقطاعاته، فالاستثمار يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل الجديدة ، ونقل التقنية وتوطينها، وتنمية الصادرات، وتوثيق العلاقات التجارية ؛ مما يمثل ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي إطار السعي الحثيث لتحقيق مزيد من التقدم والرقي الاقتصادي تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة لتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتمثل ذلك في الخطوات الجادة للإصلاح الاقتصادي ، مما يدعم رفع تنافسية المملكة دوليا في جذب الاستثمار كعاصمة الطاقة وحلقة وصل رئيسه بين

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الشرق والغرب ، كذلك تجسيداً رسالتها التي ركزت على أهمية إنشاء بيئة عمل صحية جاذبة إضافة إلى توفير خدمات شاملة للمستثمرين في كافة القطاعات . وبشكل عام فان الاستثمار في السعودية يحقق للمشاريع المحلية و الأجنبية معدلات ربحية عالية، مع نسبة مخاطرة منخفضة.

المملكة العربية السعودية هي أكبر سوق اقتصادي حر في منطقة الشرق الأوسط. إذ تحوز على (25%) من أجمالي الناتج القومي العربي إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم يقدر بـ (25%) وتوفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم مما يجعل المملكة الوجهة المثالية للمشاريع التي تعتمد على استهلاك الطاقة، إضافة إلى الموارد الطبيعية في قطاع التعدين، كما أن الموقع الجغرافي للمملكة يجعلها منفذاً سهلاً لأسواق أوروبا وآسيا وأفريقيا، ويتمتع سوقها بقدرة شرائية عالية , وفيما يلي شرح مفصل للأنشطة الاقتصادية الرئيسية :

أولا. قطاع الصناعة:

يلاحظ من الجدول رقم (8) وجود نمو مستمر في عدد العمالة في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية حيث تراوحت معدلات النمو بين 1% و8% خلال فترة الدراسة ، فقد بلغ عدد المشتغلين في القطاع الصناعي 365781 مشتغل خلال عام 1990 وفي عام 2009 تضاعف هذا العدد خلال مدة عشرين عاماً حيث وصل إلى 754310 مشتغل.

يعتبر مناخ الاستثمار الداخلي في المملكة العربية السعودية، بما يتمتع به من حوافز وضمانات تحقق للمستثمر الهدف الأساسي في الربحية ، من عناصر الثقة في الاقتصاد السعودي، فالمستثمر وعلمه المسبق بالظروف البيئية للمملكة والأمن والأمان والاستقرار السياسي وقوة البنية التحتية جميعها ظروف مواكبة للاستثمار ، هذه الظروف أصبحت تعتبر من العوامل المهمة الجاذبة لرأس المال المحلي والمستثمرين الأجانب داخل المملكة . ومن ناحية أخرى تعتبر هذه العناصر من أهم الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المملكة . ومن ناحية ثالثة تعتبر من أهم الضمانات القوية للمستثمر ومشروعه.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

وتقتضي الضرورة هنا إبراز أهم المؤشرات الاقتــصادية فــي القطاعــات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

الجدول رقم (8)

أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة، 1990 - 2009

البيـــان	إجمالي المشتغلين	النمو السنوي	حجم الاستثمار مليون ريال	النمو السنوي
1990	365,781		9,145	
1991	370,258	%1	10,025	%10
1992	385,986	%4	10,741	%7
1993	399,568	%4	11,367	%6
1994	419,658	%5	11,951	%5
1995	425,468	%1	12,753	%7
1996	436,987	%3	12,864	%1
1997	456,875	%5	13,024	%1
1998	486,857	%7	13,258	%2
1999	491,876	%1	14,236	%7
2000	522,211	%6	16,029	%13
2001	549,207	%5	14,892	%7-
2002	553,256	%1	15,652	%5
2003	575,689	%4	15,985	%2
2004	586,587	%2	16,527	%3
2005	608,608	%4	17,508	%6
2006	658,366	%8	18,929	%8
2007	687,236	%4	19,024	%1
2008	726,622	%6	18,146	%5-
2009	754,310	%4	19,939	%10

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة

ثانيا. قطاع الزراعة:

يوضح جدول رقم (9) النمو المستمر في عدد العمال في القطاع الزراعــي حيث تراوحت معدلات النمو بين 1% و6%خلال فترة الدراسة ، فقــد بلــغ عــدد

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

المشتغلين في القطاع الزراعي 155.578 خلال عام 1990وفي عام 2009 وصل هذا العدد إلى 263.381.

الجدول رقم (9)

أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة، 1990 - 2009

البيـــــان	إجمالي المشتغلين	النمو السنوي	حجم الاستثمار مليون ريال	النمو السنوي
1990	155,578		432	
1991	160,145	%3	439	%2
1992	169,369	%6	444	%1
1993	176,852	%4	451	%2
1994	182,478	%3	477	%6
1995	186,687	%2	487	%2
1996	188,789	%1	501	%3
1997	190,258	%1	493	%2-
1998	195,256	%3	425	%14-
1999	200,124	%2	390	%8-
2000	207,125	%3	355	%9-
2001	212,456	%3	365	%3
2002	225,554	%6	368	%1
2003	228,753	%1	385	%5
2004	232,256	%2	402	%4
2005	235,569	%1	415	%3
2006	244,393	%4	213	%49-
2007	248,619	%2	217	%2
2008	257,048	%3	185	%15-
2009	263,381	%2	241	%30

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة

ثالثا. قطاع التجارة:

يشير الجدول رقم (10) لوجود نمو مستمر في عدد العمالة في قطاع التجارة حتى عام 2002 حيث انخفض عدد المشتغلين بنسبة 8% في هذا القطاع تلاه انخفاض آخـر عام 2003 بنسبة 1% ثم عاد النمو من جديد في عدد المشتغلين إلى نهاية الفترة ، وقد بلغ

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

عدد المشتغلين في قطاع التجارة 598963 مشتغل خلال عام 1990 وفي عـــام 2009 تضاعف هذا العدد خلال مدة عشرين عاماً حيث وصل إلى 1254130 مشتغل.

الجدول رقم (10)

أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع التجارة، 1990 - 2009

البيان	إجمالي المشتغلين	النمو السنوي	حجم الاستثمار مليون ريال	النمو السنوي
1990	598,963		3,758	
1991	634,789	%6	3,896	%4
1992	642,258	%1	3,985	%2
1993	661,758	%3	4,581	%15
1994	670,159	%1	4,785	%4
1995	702,300	%5	4,951	%3
1996	897,740	%28	4,601	%7-
1997	915,394	%2	4,978	%8
1998	932,103	%2	4,294	%14-
1999	952,817	%2	5,333	%24
2000	994,523	%4	5,876	%10
2001	1,048,749	%5	5,989	%2
2002	968,741	%8-	5,875	%2-
2003	958,893	%1-	5,257	%11-
2004	991,587	%3	5,325	%1
2005	1,065,347	%7	5,433	%2
2006	1,130,706	%6	7,658	%41
2007	1,178,901	%4	7,682	%0
2008	1,225,082	%4	8,159	%6
2009	1,254,130	%2	8,110	%1-

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة

رابعا. قطاع البناء والتشييد:

كما يتبين لنا من الجدول رقم (11) وجود نمو مستمر في عدد العمالـــة فـــي قطاع البناء والتشييد حتى عام 2002 حيث انخفض عدد المشتغلين بنسبة 4% فـــي هذا القطاع تلاه انخفاض آخر عام 2003 بنسبة 2% ثم عاد النمو من جديد في عدد المشتغلين إلى نهاية الفترة، وقد بلغ عدد المشتغلين فـــيقطـــاع البنـــاء و التـــشييد

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

306.874 مشتغل خلال عام 1990 وفي عام 2009 تضاعف هذا العدد خلال مدة عشرين عاماً حيث وصل إلى 703415 مشتغل.

الجدول رقم (11)

أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع البناء والتشييد، 1990-2009

البيان	إجمالي المشتغلين	النمو السنوي	حجم الاستثمار مليون ريال	النمو السنوي
1990	306,874		3,205	
1991	310,246	%1	3,441	%7
1992	319,028	%3	3,547	%3
1993	328,789	%3	3,698	%4
1994	362,012	%10	3,458	%6-
1995	385,789	%7	3,015	%13-
1996	409,875	%6	2,998	%1-
1997	425,897	%4	3,457	%15
1998	432,584	%2	3,589	%4
1999	439,345	%2	3,971	%11
2000	444,480	%1	4,193	%6
2001	461,106	%4	3,795	%9-
2002	442,547	%4-	4,578	%21
2003	435,759	%2-	5,247	%15
2004	458,657	%5	5,578	%6
2005	487,673	%6	5,875	%5
2006	532,991	%9	11,395	%94
2007	574,640	%8	9,491	%17-
2008	612,131	%7	7,719	%19-
2009	703,415	%15	7,812	%1

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة

أثر الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي

مما لا شك فيه أن هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى الاستثمار في المملكة العربية السعودية، م ن هذه الدراسات الزهراني (2004)، حيث استخدم الباحث الاختبارات المختلفة جذر الوحدة من أجل تحديد فيما إذا كانت البيانات مستقرة ولم يحلل الباحث أثر الاستثمار على الاقتصاد السعودي وتقدير مرونة

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

الإنتاج بالنسبة للاستثمار والميل الحدي للاستثمار وغيرها من الأمور الهامة التي يمكن اعتمادها من قبل الاقتصاديين في وضع السياسات الاقتصادية المختلفة.

لذلك تأتي هذه الدراسة لبيان لتقدير الميل الحدي للاستثمار وتقدير مرونة الناتج المحلي بالنسبة للاستثمار. وعليه فقد تم تقدير النماذج الاقتصادية التالية:

لبيان أثر الاستثمار على الناتج فقد تم استخدام النماذج الاقتصادية التالية:

1- $GDP_t = B_0 + B_1 I_t + U_t$..............1

2- $GDP_t = B_0 + B_1 I_t + B_2 Open_t + U_t$..............2

3- $GDP_t = B_0 + B_1 I_t + B_2 Exp_t + B_3 Open_t + U_t$..............3

4- $It = B_0 + B_1 GDP_t + U_t$..............4

5- $LnGDP = B_0 + B_1 LnIt + B_2 LnExp_t + B_3 LnOpen$..............5

6- $LnIt = B_0 + B_1 LnGDP_t + B_2 LnExport + U_t$..............6

حيث أن:

GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الزمن t.

I_t: الاستثمار في الزمن t.

$Open_t$: الانفتاح الاقتصادي في الزمن t.

Exp_t: الصادرات السعودية في الزمن t.

$LnGDP_t$: اللوغاريثم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي في الزمن t.

LnI_t: اللوغاريثم الطبيعي للاستثمار في الزمن t.

B_0 و B_1 و B_2، B_3: عبارة عن معلمات تحتاج إلى تقدير.

U_t: الخطأ العشوائي في الزمن t.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير جميع المعادلات السابقة وفيما يلي نتائج التقديرات:

1- $GDP_t = -680398 + 58.287\ I_t$ $R^2 = 0.87$

t قيم = (-4.927) (11.095) ESS=1.48

مما لاشك فيه أن نتائج التقدير تتفق مع النظرية الاقتصادية كون أن هناك وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي، حيث تبين أن قيمة B_1 تساوي

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

58.3 هذا يعني أن زيادة مقدار الاستثمار بريال سعودي ستؤدي إلى زيادة النـــاتج بمقدار 58.3 ريال وبناء عليه فإنه يعد تأثير الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي السعودي مؤثراً بشكل كبير خاصة وان اختبار t يشير إلى أن B_0 و B_1 المقـــدرات بعيدات عن الصفر حيث أن قيم t المحسوبة لـــ B_1 مرتفعة نسبياً (11.1) تقريبـــاً، كما وأنه لابد من الإشارة أن نحو 87% من الانحرافات في المتغير التابع [GDP] قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما يشير R^2. ويـــشير ذلـــك إلـــى أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد، وربما يعود الارتفاع الكبير الميل الحدي للاستثمار (B_1) إلى عوامل كثيرة من أهمها أن عوائد الاستثمار في المملكة العربية ترتفع نسبياً مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى زيادة الاستثمار.

ولمعرفة تأثير GDP على الاستثمار فقد تم تقدير المعادلة رقم (4) كما يلي:

$$I_t = 3.054 + 0.523\ GDP_t \qquad R^2 = 0.928$$

$$\text{t قيم} = (6.5) \qquad (15.1) \qquad SEE=0.068 \qquad \overline{R^2} = 0.92$$

ويشير نتائج النموذج أعلاه أنه يلائم البيانات بـــشكل جيـــد كـــون أن نحـــو 92.8% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المقـــدر كما يشير R^2. كما وأن اختبار t يشير إلى أن B_1 المقدرة بعيدة عن الصفر بمستوى دلالة 1%. من الناحية الاقتصادية فإن العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي هي علاقة طردية فإذا زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ريال سعودي واحـــد فيزيـــد الاستثمار بمقدار نصف ريال تقريباً ويعد هذا مرتفعاً نسبياً.

وتم تقدير المعادلة رقم (2) كما يلي:

$$GDP_t = 1027000 + 42.588\ I_t + 1174000\ Open$$

$$\text{t قيم} = (-7.8) \qquad (7.88) \qquad (4.11)$$

$$\overline{R^2} = 0.929 \qquad R^2 = 0.93 \quad ESS = 1.082$$

وتشير نتائج التقدير أن 93% من اختبار t.

كما وأن، كل من B_0 و B_1 و B_2 بعيدات عن الصفر بمستوى دلالـــة 11%.

وأما من الناحية الاقتصادية فإن العلاقة الطردية بين الاســـتثمار والنـــاتج المحلـــي الإجمالي قد تم تأكيدها من خلال النموذج المستخدم كما وأن هناك علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي مما يتفق مع المعرفة السابقة.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

ويعد تقدير هذا النموذج أفضل من التقدير السابق تقدير نموذج رقم (4) كون $\overline{R}^2$ لهذا النموذج أعلى من $\overline{R}^2$ للنموذج (4).

ولمعرفة أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي فقد تم تقدير نموذج رقم (3) بعد إضافة قيمة الصادرات كمتغير مستقل للمعادلة رقم (2) وفيما يلي نتيجة تقدير هذا النموذج:

$$GDP = \underset{(2.175)}{258833} + \underset{(4.43)}{13.657\ Id} - \underset{(-2.59)}{435520\ Open} + \underset{(11.627)}{1.237\ export}$$

$R^2 = 0.993$ $\overline{R^2} = 0.992$

حيث أظهرت النتائج أن جميع المعاملات مقبولة إحصائياً بمستوى 5% كما وأن معامل التحديد يشير إلى أن 99.3% من التغير في المتغير المستقل قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. وبمقارنة تقديرات هذا النموذج مع تقديرات نموذج رقم (3) يلاحظ أن نتائج هذا النموذج أفضل من نتائج نموذج رقم (2) خاصة وأن $\overline{R^2}$ بلغت نحو 99.2% في حين بلغت نموذج رقم (2) نحو 0.92. كما وأن قيمة t المحسوبة لمعامل الصادرات قد بلغ 11.5 تقريباً وهذا يعني أن معامل الصادرات بعيد عن الصفر بمستوى دلالة أقل من 1% وعليه فإن الصادرات تؤثر بشكل واضح على الناتج المحلي الإجمالي السعودي . وبناء على هذه النتيجة فإن تقديرات معادلة رقم (2) يمكن أن تعتبر متحيزة أي أن تقديرات قيمة B_2 في معادلة (2) هي متحيزة وذلك بسبب باستبعاد متغير له علاقة (في الصادرات).

قد أظهر أن هنالك علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي من جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى . أما تقدير معادلة رقم (3) أظهرت أن هناك علاقة عكسية بين الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، وللتأكيد على أن قيمة الصادرات لها علاقة بالناتج المحلي فقد تم استخدام اختبار F حيث أن F المحسوبة:

$$F_c = \left(\frac{(RSS_{HU} - RSS_{HR})/m}{RSS_{HR}/W - K - 1} \right)$$

حيث أن RSS_{HR} و RSS_{HU} هما مجموعة المربعات الباقية للنموذج المقيد والنموذج غير المقيد على التوالي [نموذج (2) هو النموذج المقيد بينما نموذج (3) هو غير المقيد] و m عدد القيود و n عدد المشاهدات و k عدد المتغيرات المستقلة في

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete
Documents

النموذج رقم 1% وهذا يعني أن نتائج نموذج رقم (3) وبلغت قيمة F المحسوبة نحو 135.19 وهي بعيدة عن الصفر بمستوى دلالة 1% وهذا يعني أن نتائج نموذج رقم (3) أفضل من نتائج نموذج رقم (2).

المرونات:

ولتقدير مرونة الناتج ا لمحلي بالنسبة للاستثمار فقد تم تقدير نموذج رقم (5) ورقم (6) كما يلي:

$$\text{Ln GDP} = \underset{(0.73)}{0.634} + \underset{(5.386)}{0.762\ \text{Ln Id}} + \underset{(7.740)}{0.408\ \text{Ln Export}}$$

$R^2 = 0.984$ $\overline{R^2} = 0.982$

$$\text{LnGDP} = \underset{(1.7)}{1.148} + \underset{(1.98)}{0.318\ \text{Ln Id}} + \underset{(7.92)}{0.701\ \text{Ln Export}} - \underset{(-3.71)}{0.593\ \text{Ln Open}}$$

$R^2 = 0.991$ $\overline{R^2} = 0.99$

ويلاحظأن النموذجين يلائم ان البيانات بشكل جيد كون R^2 معامل التحديد يساوي 98.4% بالنسبة لتقديرات النموذج (5) في حين يساوي نحو 99.1% حسب تقديرات النموذج (6). كما يلاحظ أن جميع المعاملات B_1، B_2، B_3 المقدرات بعيدات عن الصفر بمستوى دلالة 5%. ويعتبر تقدير النموذج رقم (6) أفضل من تقديرات نموذج رقم (5) بناء على $\overline{R^2}$ حيث بلغ نموذج رقم (5) نحو 98.2% في حين بلغ نحو 99.1% لتقديرات النموذج (6).

ويلاحظ أن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للاستثمار قد بلغت نحو 0.318 وهذا يعني أن 10%يادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة نحو 3.2% في الناتج المحلي الإجمالي. بينما الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي في حين أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للانفتاح الاقتصادي هي سالبة وتساوي 0.593- ويشير هذا إلى أن 10% زيادة في الانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي بنسبة 0.59 في حين أن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للصادرات هي مرتفعة نسبيا، حيث بلغت 0.7 أي أن زيادة 10% في الصادرات الوطنية ستؤدي إ لى زيادة الناتج المحلي بنسبة 7%.ومن هنا يجب على متخذ

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

القرارات في المملكة العربية السعودية على زيادة الاستثمارات من جهة والصادرات من جهة أخرى وتقليل المستوردات.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

الفصل الخامس

الخلاصة والنتائج والتوصيات

1.5 الخلاصة:

اتخذت المملكة العربية السعودية عدة سياسات لتحفيز الاستثمار وكان هناك عدة مقومات للاستثمار. حيث تبين وجود فائض في الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2009)، كما تبين وجود توجه للنمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة فيما عدا أعوام 2009، 2001،1998،1993،كما تبين وجود تذبذب في الانفتاح التجاري السعودي خلال الفترة من 1990 إلى 2001 حيث تراوح بين 47% و68%، أما خلال الفترة من 2001 إلى 2008 فنلاحظ وجود نمو مستمر في الانفتاح التجاري حيث بلغ معدل الانفتاح 54% عام 2001 واستمر باتخاذ النهج التصاعدي حتى عام 2008 حيث بلغ 90%، أما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض الانفتاح التجاري السعودي ليصل إلى 77%.

ومن خلال التحليل القياسي بينت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمارات من جهة والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، كما وأن هناك علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.

2.5 النتائج:

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي . وقد أدت هذه السياسات إلى أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي من (391.993)مليون ريال في 1990 إلى نحو (1.409.124) مليون ريال في عام 2009 أي بمعدل زيادة سنوية (8%) تقريبا وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبيا.
2. لعبت السياسات الاقتصادية التي تبنتها المملكة العربية السعودية خلال الفترة الماضية إلى زيادة قيمة الصادرات الوطنية . فقد ازدادت الصادرات الوطنية

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

من نحو (166339) مليون ريال في عام (1990)إلى نحــو (721109) مليون ريال في عام (2009) أي بنسبة زيادة سنوية (11%)، وتعــد هــذه النسبة مرتفعة نسبيا إذا ما قيست في تطور الــصادرات فــي دول العــالم الأخرى.

3. تبين أن المملكة العربية السعودية قد اتجهت نحو الانفتاح الاقتصادي فقــد زاد هذا الانفتاح البالغة نسبته (65%) في سنة (1990) إلى (77%) ســنة (2009).

4. إن السياسات الاقتصادية بهدف تحفيز الاســتثمار فــي المملكــة العربيــة السعودية قد أدت إلى زيادة الاستثمار من نحو (9,145)مليون ريــال ســنة (1990) إلى نحو (19,939) مليون ريال سنة (2009) مائة بمعدل زيــادة سنوية نحو (4%) تقريبا

5. أظهر التحليل القياسي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار من جهة وبــين الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى كما أن هنالك علاقة طرديــة بــين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار ففي الحالة الأولى يثبــت أن الاســتثمار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما وإن زيــادة النــاتج المحلــي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار تبين أن الميل الحدي للاستثمار يساوي (58.3) أي أن زيادته في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ريال واحد سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار (58.3).

6. أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الــصادرات والنــاتج المحلــي الإجمالي بينما هناك ع لاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمــالي والانفتــاح الاقتصادي.

3.5 التوصيات:

تواكب هذه الدراسة مرحلة حاسمة من مراحل التطور الاقتصادي فــي ظــل أزمة مالية طاحنة على مستوى العالم بشكل عام، وما يترتب عليها من تأثير علــى اقتصاديات الدول النامية ، حيثتجرى هذه الدراسة ف ي ظل اهتمام حكومي واســع

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

برفع مستوى الاقتصاد في المملكة وبما ينعكس على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن السعودي. وبعد تطبيق هذه الدراسة للفترة ما بين عامي (1990-2009) وبناء على التحليلات السابقة فقد استخلص الباحث أهم التوصيات التالية:

1. الاستمرار في وضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي أدت إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
2. الاستمرار في تشجيع الاستثمار من خلال وضع حوافز لتشجيع الاستثمار كونه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بشكل ملحوظ.
3. تشجيع الصادرات الوطنية ووضع السياسات المختلفة لزيادة الصادرات والمحافظة على نمو الصادرات الوطنية من سنة إلى أخرى.
4. تقليل المستوردات من خلال وضع سياسات اقتصادية من أجل تقليل المستوردات.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

ارشيد، عبد المعطي ، (2008)، "العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة 1985-2005، **مجلة النهضة**، مجلد 9، العدد 3، ص30.

جميل، سرمد كوكب (2002)**الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته**"، العدد 88، ص45-75.

الحضيري، حامد، (2000)، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

آل حسان، محسن (2010)**ما أهمية الاستثمار في المجال الزراعي والغذائي؟ !!**، الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، العدد 13833، http://www.al-jazirah.com.sa/2010jaz/aug/13/ec5.htm

حلةسعيدة، وبلعيفة هاجر ، (2008)، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حال الجزائر** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

خلف، فليح، (2006)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي، عمان.

الذيابي، طلال، (2002)، **الدوافع والضمانات والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من منظور** الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، طرابلس.

الزهراني، بندر، (2004)،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: (دراسة قياسية للفترة 1970-2000م)**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية

السامرائي، دريد محمود، (2006)، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 49.

السميران، محمد، (2007)، تأثير الاستثمار الأجنبي والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن**مجلة إربد للبحوث والد راسات**، المجلد 11، العدد 1، ص 44-68.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete

صيام، أحمد، (2003)، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، عمان.

عبد الغفار، هناء، (2002)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا**، منشورات بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ص13.

العبدلي، عابد، (2005)، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر**، السنة التاسعة، عدد (27) 1426ه، ص32

الفضلي، أحمد، (2001)، **نموذج الاستثمار الأجنبي في الصناعة السعودية: الخصائص الديناميكية باستخدام طريقة تصحيح الخطأ**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.

أبو قحف، عبد السلام، (2007)، **سياسات واستراتيجيات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص272.

المسيبلي، لبني، (2000)، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية –حالة اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.

الوزني خالد و الرفاعي، أحمد، (2001)،**مبادئ الاقتصاد الكلي - بين النظرية والتطبيق**، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، ص175.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

Bouklia, R. & Zatla, N. (2001) **The FDI Determinants and Its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean**, Marcella, France, Round Table Conference, March 30.

Mallampally, P. & Sauvant, K. (1999) **Foreign direct investment in developing countries**. Finance and Development, March.

Yang, G. and Tcha (2000) **The determinants of foreign direct investment in Australia**. **Economic Record**, 76(2), pp. 45-54.

Click Here & Upgrade
Expanded Features
Unlimited Pages
PDF Complete Documents

المعلومات الشخصية:

الاسم: عايد نجم عبد الله اللغيصم

الكلية: إدارة الأعمال.

التخصص: اقتصاديات المال والاعمال.

الدرجة العلمية: الماجستير

السنة: 2012